المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المهاجرون المودعون بمركز الوردية:
محتجزون، فمرحّلون أو عائدون "قسرا"

FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

المهاجرون المودعون بمركز الوردية: محتجزون، فمرحّلون أو عائدون "قسرا"

إعداد:

الصحفية: أمل المكّي

إشراف قانوني:

عصام الصغيّر

إن محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ولا يعبّر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ

الفهرس

ملخّص تنفيذي 04

تقديم 09

المحور الأوّل: مركز خارج القانون... 13

1. إحتجاز بعنوان الإيواء 14
2. فراغ قانوني ومقاربة أمنية صرفة 23
3. وضعية مخالفة للاتّفاقيات والمعاهدات الدولية 28

المحور الثاني: من هم محتجزو المركز؟ 32

1. أرقام وإحصائيات 33
2. ماذا يحدث قبل الوصول إلى المركز؟ 39
3. قصص الانتظار... لا أحد يعلم مصيره 43

- رحّلوا زوجي إلى حدود الجزائر 45
- لست صاحب بشرة بيضاء ليأخذوني على محمل الجدّ! 50
- مروان لا يأتي... 52
- الأكل هنا يشعرني بالسّوء 56
- وجدتني في السّجن مجدّدا بدل الملجأ الآمن 57

- لم أر طفلي الوليد إلاّ في صور 59
- حتى الصابون لا يوجد كي أغتسل 61
- أخذوا المال والحاسوب وجواز السّفر 63
- منذ أربعة أشهر، يقولون لي "سوف تغادر الأسبوع 64
- حين يغيب النظام الداخلي 65

المحور الثالث: ترحيل بمباركة المنظمات الدولية 68

1. الترحيل القسري للمهاجرين... يتركون وحدهم على 69
2. عودة طوعية ... حقّا؟! 73

الخلاصة والتوصيات 80

ملخّص تنفيذي

يتنزّل هذا البحث في سياق سعي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تكثيف الدراسات والأعمال البحثية من أجل خدمة قضايا الهجرة في تونس ومناصرتها في ظلّ تفاقم هذه الظاهرة نتيجة لعدّة عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية تحوّلت معها تونس، شيئًا فشيئا، من بلد عبور للمهاجرين إلى بلد يقصدونه للاستقرار به أيضا.

وقد خلصت هذه الدراسة انطلاقًا من زيارة ميدانية لمركز الإيواء والتوجيه بالوردية ومن خلال الشهادات الّتي تمّ تجميعها والحوارات واللقاءات الّتي تمّ إجراؤها مع عدد من المهاجرين الّذين تمّ احتجازهم في فترات مختلفة بالمركز المذكور ومع مجموعة من الخبراء في القانون والمحامين ونشطاء المجتمع المدني المهتمين بموضوع الهجرة، إلى أنّ تونس ورغم ازدياد عدد المهاجرين إليها أو عبرها، وخاصة منهم الأفارقة الفارين إمّا من أهوال الحروب أو من ضنك العيش أو من بطش الأنظمة الّتي تحكم دولهم، لاتزال تفتقد لأي رؤية أو مقاربة عميقة للتعامل مع ظاهرة الهجرة بأبعادها المتعدّدة السياسية والإنسانية

والاقتصادية والنفسية والفكرية وتقتصر في ذلك على مقاربة أمنية صرفة تعوزها الشرعية القانونية وتتعارض مع روح الدستور ومع مقوّمات دولة القانون والمؤسّسات ومخالفة بالضرورة للاتّفاقيات والمعاهدات الدولية المتّصلة بحماية اللاجئين، فضلاً عن عجزها رغم ذلك عن إيجاد حلول حقيقية وناجعة لهذه الظاهرة.

ويمكن القول إنّ مركز الإيواء والتوجيه بالوردية يمثّل انعكاسًا حقيقيًا لعجز السلطات التونسية عن بلورة إستراتيجية وطنية واضحة فيما يتعلّق بظاهرة الهجرة أو لعدم رغبتها في ذلك. حيث يتم إيداع المهاجرين بهذا المركز في ظروف صعبة والاحتفاظ بهم دون أي أساس قانوني أو سند قضائي قبل أن يتم ترحيلهم إلى الحدود التونسية، وفي أفضل الحالات يتم دفعهم دفعًا إلى مغادرة الأراضي التونسية في إطار تنفيذ برامج "العودة الطوعية" بالتعاون خاصة مع المنظمة الدولية للهجرة.

ولئن كان من حق تونس، كغيرها من دول العالم، أن تحرص على حماية سيادتها الوطنية وأمنها الإقليمي وحدودها وأن تسعى لتنظيم تدفّق المهاجرين إليها وأن تضبط شروط إقامتهم بها، فإنّ ممارسة هذا الحق بعقيدة أمنية صرفة تفتقد لسند قانوني واضح ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع النفسي

والاجتماعي والاقتصادي الهش للمهاجرين وما تخوّله لهم الاتّفاقيات الدولية من حماية وما تكفله لهم من حقوق وما تفرضه على الدول من واجبات في التعامل معهم، يطرح عديد التساؤلات حول الدور الّذي تريد أن تلعبه تونس في هذا المجال وحول الصورة الّتي ترتضيها لنفسها. هل أصبحت فعلاً "حارسًا لحدود أوروبا" و"منصّة لفرز المهاجرين إليها" في ظلّ تنامي الطابع الزجري للسياسات الأوروبية المتوخّاة في هذا المجال أم أنّها تقوم بذلك لثني المهاجرين عن التفكير في تونس كبديل عن الأراضي الأوروبية الّتي لم تعد ترغب في استقبالهم؟؟

وفي كلّ الحالات، وبغض النظر عن كلّ الاعتبارات السياسية والتوازنات الإقليمية والصعوبات الاقتصادية فإنّ تونس الثورة والتشريعات الرائدة في مجال الوقاية من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة وتجريم العنف ضدّ المرأة وفي مجال القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتونس المصادقة على الاتّفاقيات والمعاهدات الدولية المتّصلة بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين لا يمكن أن تسمح لنفسها بمواصلة التعامل مع هذا الملف الحارق خارج إطار القانون وبمعزل عن احترام التزاماتها الدولية مهما كانت الخيارات الإستراتيجية الّتي ترغب في توخّيها في هذا الصدد.

Executive summary

This research is presented in the context of the Tunisian Forum for Economic and Social Rights' endeavors to intensify studies and research work in order to serve and advocate for migration issues in Tunisia in light of the exacerbation of this phenomenon as a result of several geographical, economic and political factors with which Tunisia has gradually transformed from a country of transit for migrants to a destination country they intend to settle in, too.

This study concluded , from a field visit to the Reception and Orientation Centre in Wardia, and through the collected testimonies, dialogues and meetings that were conducted with a number of migrants who were detained at different periods in the centre and with a group of legal experts, lawyers and civil society activists interested in the issue of migration, that Tunisia, despite the increase in the number of immigrants to or through it, especially Africans fleeing either from the horrors of war , the miserable existence or the oppression of the regimes governing their countries, still lacks any deep vision or approach to deal with the phenomenon of migration with its multiple political, humanitarian, economic, psychological and intellectual dimensions and limits itself to a pure security approach that lacks legal legitimacy and conflicts with the spirit of the constitution and with the foundations of the rule of law and institutions, and necessarily contradicts the international agreements and treaties related to the protection of refugees, as well as its inability, however, to find real and effective solutions to this phenomenon.

It can be said that the Reception and Orientation Centre of Wardia represents a true reflection of the inability of the Tunisian authorities to develop a clear national strategy with regard to the phenomenon of migration or its unwillingness to do so. As migrants are placed in this center in difficult circumstances and

kept without any legal basis or judicial justification before being placed outside the Tunisian borders or forcibly deported to their countries, and in the best cases they are pushed into leaving Tunisian territory in the framework of implementing "voluntary return" programs in cooperation especially with the International Organization for Migration.

While Tunisia, like other countries of the world, has the right to ensure that its national sovereignty, regional security and borders are protected and endeavor to regulate the inflows of migrants and set the terms of their stay , the exercise of this right with a pure security approach that lacks a clear legal basis and does not take into account the specificity of the fragile psychological, social and economic situation of immigrants and the protection and rights afforded and guaranteed to them by international agreements and the duties they impose on states in dealing with them, raises many questions about the role that Tunisia wants to play in this field and about the image that it projects for itself. Has it really become a "guardian of the borders of Europe" and "a platform for sorting migrants to it" in light of the growing restraint of European policies envisaged in this field, or is it doing so to discourage migrants from thinking about Tunisia as an alternative to the European territories that they no longer want to receive them ?

In all cases, regardless of all political considerations, regional balances and economic difficulties, Tunisia, the revolution and the leader in the field of prevention of torture and other forms of cruel, inhuman or degrading treatment or punishment and the criminalization of violence against women and the elimination of all forms of racial discrimination, Tunisia that ratified international agreements and treaties related to the protection of the rights of migrants and refugees cannot allow itself to continue to deal with this sensitive case outside the law and in isolation from respecting its international obligations whatever the strategic options that it wishes to envisage in this regard.

تقديـــــم

ما إن تخطو بضع خطوات خارج محطّة المترو حتّى يطالعك المركز في أعلى الربوة. أسوار عالية بيضاء. هدوء صارخ في تناقضه مع صخب الطابع الشعبيّ للمكان. منشأة تمسح حوالي 4,5 هكتار تستقرّ بين ثنايا حيّ الوردية الشعبيّ، جنوب العاصمة تونس. خارج مركز الإيواء والتوجيه بالوردية، لا شيء يوحي بأنّ عشرات الأنفس في الدّاخل تشعر بالاختناق.

يؤتى بمئات المهاجرين غير النظاميين إلى هنا بعنوان "الإيواء" وسط غياب تامّ لنصّ قانوني ينظّم هذه العملية ويحدّد حقوق وواجبات هؤلاء المهاجرين[1] داخل هذا المركز. هم "غرباء الجمهورية"[2]، لا يُعلم من أمرهم الكثير. ولأنهم يشكّلون مصدر قلق وإزعاج للسلطات فمن الواجب إبعادهم في أقرب وقت. قد يأتي ذلك الإبعاد بعد أسابيع أو بعد أشهر، هنا يلعب الحظّ

[1] في إطار أهداف هذا البحث، يشمل لفظ المهاجرين كلّ أنواع تدفقات الهجرة المختلطة من لاجئين وطالبي لجوء وعمّال مهاجرين وغيرهم من المهاجرين مثل القصّر غير المصحوبين بذويهم والمهاجرين لأسباب بيئية والأشخاص المهرّبين وضحايا الاتّجار بالبشر والمهاجرين العالقين وغيرهم.

[2] دراسة "الحريات الفردية للأجنبيات والأجانب في تونس: "غرباء" الجمهورية"، سهيم بن عاشور، الجمعية التونسية للحريات الفردية، ماي 2019

http://www.adlitn.org/sites/default/files/2._etude_les_meteques_de_la_republique_synthese_etude_arabe.pdf

وموازين القوى المدنية والديبلوماسية دورهما. وما بين الإحتجاز والإبعاد يعيش المهاجرون تجربة سجنيّة يحكمها السؤال عن "ماذا أفعل هنا؟"، "لِم جاؤوا بي إلى هذا المكان"؟، "هل أنا سجين أم طليق؟" "إن كنت طليقا فلِم لا يسعني التنقّل خارج المركز؟"

يشعر نزلاء الوردية بالغضب والعجز تجاه حالة الاحتجاز. هم عالقون في "فخّ الإيواء" يحاولون تزجية الوقت بمتابعة قصص من وفدوا ومن غادروا. يغالبون جزعهم من أن يكونوا الهدف التالي للترحيل نحو الحدود، فيغلبهم خوفهم من ساعات الليل الأخيرة وبدايات الصباح، تلك التي خبروا أنها "مواقيت الترحيل". يشعرون بقلّة الحيلة تجاه تأخّر الردود على مطالبهم باللجوء، وبالعجز تجاه ترغيبهم في "العودة الطوعية" مقابل ترهيبهم من الترحيل القسري. بعض الذين التقيناهم قالوا إنه لم تزرهم منظمة ولا تواصل معهم أحد، فهم يقضون الأسابيع في انتظار مصير مجهول قد يتأخر حلوله أسابيع أو أشهرا أخرى. بعضهم الآخر لم تشفع له بطاقة اللجوء في المغادرة، فظلّ مع الآخرين يترقّبون ساعة الخلاص.

ليس مركز الوردية سوى الشجرة التي تخفي الغاب. فعلى الرغم من تزايد تدفقات الهجرة نحوها، وتحوّلها تدريجيا من بلد عبور فحسب، إلى وجهة بالنسبة لعدد كبير من المهاجرين، إلاّ أنّ تونس

لا تزال تتعامل مع المهاجرين نحوها، وخاصة الأفارقة، بأسلوب هو الأضعف مغاربيا[3]، وبمقاربة أمنية صرفة رغم ارتفاع عدد غير التونسيين المقيمين بتونس بنحو 66% بين سنتي 2004 و2014، حيث بلغ 53،490 فردا بعد أن كان في حدود 35،192فردًا.[4]

لكنّ هذا الرقم لا يأخذ بعين الاعتبار نحو 10،000 إفريقي من مواطني جنوب الصحراء يقيمون بتونس بطريقة غير قانونية و"لا تتوفّر في شأنهم إحصائيات موثوقة أو محيّنة"[5]. ويأتي العديد من المهاجرين إلى تونس بشكل قانوني بالنظر إلى الإعفاء من التأشيرة بالنسبة لجنسيات إفريقية عديدة، بيد أنّ التحديات تبدأ في الظهور حين محاولة الحصول على بطاقات الإقامة وبمناسبة إجراءات تجديدها البطيئة والمكلفة[6]. الأمر الذي ينتهي بالكثيرين إلى الفشل في استخراج الوثائق المطلوبة قبل انقضاء الآجال القانونية ممّا يجعل إقامتهم بالبلاد التونسية غير قانونية ويخضعهم لغرامة مالية تقدّر بـ20 دينارا تونسيا عن كلّ أسبوع

[3] تضمّ 60 ألفا من المهاجرين الأفارقة: تونس الأضعف مغاربيا في التعامل مع ظاهرة الهجرة، الصّباح، 14 ماي 2018، https://bit.ly/2LCY92H

[4] Tunisia, country of destination and transit for sub-saharan African migrants, REACH and Mercy Corps, Octobre 2018, https://bit.ly/33Xe4iQ

[5] نفسه

[6] تضمّ 60 ألفا من المهاجرين الأفارقة: تونس الأضعف مغاربيا في التعامل مع ظاهرة الهجرة، الصباح، 14 ماي 2018، https://bit.ly/2LDEjEJ

تأخير. وضعية صعبة تدفعهم نحو العمل الموازي وتجعلهم في بعض الأحيان عرضة للاستغلال الاقتصادي والاتّجار بالبشر في ظلّ خوفهم من عدم القدرة على استكمال إجراءات تجديد بطاقات الإقامة أو العجز عن توفير مبلغ الغرامة قبل أن ينتهي المطاف بالكثير منهم محتجزين بمركز الإيواء والتوجيه بالوردية في انتظار الترحيل أو "الاستفادة" من برنامج "الإعادة الطوعية" وكلّها خيارات تستوي في مرارتها وإن تعدّدت مسمّياتها.

المحور الأوّل:

مركز خارج القانون

(...) وبين واقع هذا المركز ومهامّه الحقيقية وخضوعه للإشراف الأمني المباشر لقوات الحرس الوطني من جهة أخرى، نستشعر أنّنا أمام مؤسّسة يراد لها أن لا تكون بادية للعيان في نفس الوقت الّذي تواصل فيه القيام بمهامّ تطرح عديد التساؤلات حول مدى شرعيتها ومشروعيتها.

1. احتجاز بعنوان الإيواء:

لعلّ أوّل ما يثير الرّيبة في وضعية مركز الإيواء والتوجيه بالوردية هو عدم وضوح الإطار القانوني المنظّم له [7] ولنشاطه وعدم وضوح الوضعية القانونية للمهاجرين المودعين به. فلا نكاد نعثر على أي نصّ قانوني أو ترتيبي منشور يتعلّق بإحداث المركز ولا بتنظيمه الإداري وبلا بطبيعة المهام المسندة له والحال أنّ هذا المركز يتمتّع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي وهو مؤسّسة عمومية إدارية تخضع لإشراف وزارة الداخلية وميزانيتها ملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة وقد قدّرت صلب قانون المالية لسنة 2019 بثلاثمائة ألف دينار. وهي وضعية غريبة ومخالفة بداهة لأحكام القانون عدد 64 لسنة 1993 المؤرّخ في 5 جويلية 1993 والمتعلّق بنشر النصوص بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبنفاذها الّتي تقتضي أن تنشر كل النصوص القانونية والترتيبية بالرائد الرسمي لتكون نافذة. كما لا نجد أي ذكر لهذا المركز بموقع الواب الخاص بالوزارة الّتي تتعمّد عدم الإشارة إليه لا من قريب ولا من بعيد في كل المعلومات والبيانات والبلاغات الصادرة عنها وحتى في الهيكل

[7] أنظر الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية المنشور بالرابط التالي:
https://www.interieur.gov.tn/article/organisation-du-ministere

التنظيمي الخاص بها والمنشور بموقعها والّذي تعدّد فيه كل المؤسّسات الخاضعة لإشرافها باستثناء المركز.

كما أنّ المركز المخصّص واقعيًا لإيواء اللاجئين الأجانب مصنّف صلب قوانين المالية، وهي النصوص الوحيدة المنشورة والّتي تشير إليه صراحة، على أنّه "مؤسّسة تأهيل اجتماعي". وبين الاسم والتصنيف الّذين يوحيان بأنّنا أمام مؤسّسة رعاية وإحاطة على غرار مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي الخاضعة لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية من جهة، وبين واقع هذا المركز ومهامه الحقيقية وخضوعه للإشراف الأمني المباشر لقوات الحرس الوطني من جهة أخرى، نستشعر أنّنا أمام مؤسّسة يراد لها أن لا تكون بادية للعيان في نفس الوقت الّذي تواصل فيه القيام بمهام تطرح عديد التساؤلات حول مدى شرعيتها ومشروعيتها.

وبالإضافة إلى الوضعية القانونية الغامضة للمركز كمؤّسّسة، فإنّ وضعية المودعين به لا تقل غموضا خاصة في ظلّ غياب أي إطار قانوني واضح ينظّم عملية إيوائهم الوجوبي بالمركز الّتي تعتبر عملية احتجاز تامة المواصفات في خرق واضح لكل الاتّفاقيات والمعاهدات الدولية المتّصلة بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين وللمبادئ والقيم الّتي تقوم عليها الجمهورية الثانية ودستورها.

"لا يعرف نزيل المركز ما هو وضعه القانوني، هل هو موقوف؟ لا، لأنّ السلطات تخبره أنّه في مركز إيواء. هل هو حرّ إذن؟ كلاّ، لأنّه لا يستطيع مغادرة المركز. فهو بالتّالي محتجز بشكل أو بآخر، ومحروم من حقّه في التنقّل وحقوق أخرى." الأستاذ المحامي حلمي التّومي

يتّفق كلّ المحامين وممثّلي الجمعيات الّذين التقيناهم على أنّ مركز الإيواء والتوجيه بالوردية لا يستجيب لتوصيف مركز إيواء وتوجيه للمهاجرين، فهو بإجماعهم "مركز احتجاز". إذ أنّ "مركز الإيواء يجب أن يوفّر الحق في المغادرة والتنقّل وهذا الأمر غائب في حالة مركز الوردية".

" كنت سجينا في بلدي، ثم جئت إلى هنا بحثا عن ملجأ آمن، لكنني وجدت نفسي في السجن مجدّدا. هذا الوضع يرهقني نفسيا. "

ف.، مهاجر إيفواري محتجز في مركز الوردية

" نحن بمثابة سجناء هنا. إذا كانوا يغلقون الباب على الساعة التاسعة والنصف ليلا ولا يفتحونه إلا على الساعة السادسة و45 دقيقة صباحا تقريبا، فإنّ المهاجر الذي يشعر بتوعّك أو بالمرض الشديد لا يسعه سوى الانتظار للصباح. نحن محتجزون كمساجين هنا."

ك.، مهاجر إيفواري محتجز في مركز

ولا نجد في كلّ النصوص القانونية المنظّمة لوضعية الأجانب في تونس وجوازات السفر وتصاريحه أيّ تنصيص على إحداث مركز يتمّ فيه إيواء المهاجرين غير النظاميين أو المخالفين لتراتيب الإقامة ويضبط شروط الإيداع وحالاته والضمانات المخوّلة للمودعين به. ومهما يكن من أمر فإنّ احتجاز أي شخص وحرمانه من حقوقه الأساسية دون أي أساس قانوني وبناءً على قرارات إدارية أمنية ودون أي سند قضائي هو بالضرورة عمل مخالف لأحكام دستور 2014 الّذي يكرّس حرية اختيار مقرّ الإقامة والتنقّل وينصّ على عدم إمكانية الحدّ من هذه الحقوق والحريات الأساسية إلاّ بمقتضى القانون على أن تتكفّل الهيئات القضائية بحماية هذه الحقوق والحريات من أي انتهاك.

وفي ظلّ غياب أي أساس قانوني للإيداع الوجوبي للأجانب بمركز الوردية ومنعهم من مغادرته دون الحصول على أي إذن

قضائي، فإنّ هذا "الإيواء والتوجيه" المفترض في عمل المركز هو في حقيقة الأمر احتجاز لا أكثر ولا أقل، ويذكّرنا بعمليات الاحتجاز الّتي كانت تقوم بها أجهزة الدولة التونسية في ظلّ الحكم الحسيني تطبيقًا لمقتضيات الأمر العلي الصادر سنة 1848 والمعروف باسم أمر "عقل الهمج"[8] الّذي أصدره أحمد باي الأوّل للتصدّي لظاهرة نزوح سكّان الأرياف إلى العاصمة ولمنع توافدهم عليها.

"لا أحد يعلم مايدور بداخل مركز الوردية، وهو أمر لا يتلاءم مع تونس ما بعد الثورة. ومن موقعي كمدافع على حقوق الإنسان والمهاجرين أرى أن الوضع صادم والأدهى أن البلدان الاوروبية تعرف ذلك بل وتسعى لجعل تونس منصّة لاختيار المهاجرين"[1].

توري بلاماسي، جمعية ألدا من أجل القيادة والتنمية في إفريقيا

9

ولا يسمح إلاّ لعدد محدود من الجمعيات والمنظمات الدولية بالدّخول إلى مركز الإيواء والتوجيه بالوردية، وذلك بالتنسيق مع إدارة الحدود والأجانب. كما صار يسمح للمحامين أيضا بالدّخول لكنّهم يكتفون في أغلب الأحيان بالتواصل مع منوّبيهم المحتجزين

[8] عمر بعضها قرنان لكنّها نافذة: قوانين تمنع دخول "الهمج" إلى العاصمة وتحمي الباي والباجي، الصباح الأسبوعي، 28 ديسمبر 2015، https://bit.ly/3318BXE

[9] مركز الإيواء والتوجيه: "مساجين" إلى أن يجين موعد الرحيل، درة بن عبد القادر، وكالة تونس إفريقيا للأنباء، 17 ديسمبر 2018، https://bit.ly/2s9Af8a

بالهاتف طالما أنّ إدارة المركز تسمح لهؤلاء باستعمال هواتفهم الجوالة.

وفي هذا الصّدد يتساءل الأستاذ حلمي التومي باستنكار: "هم أشخاص مخالفون للقانون؟ حسنا، إذن، يجب على الضابطة العدلية أن تلجأ إلى القضاء وتحصل على أذون بحرمانهم من حريتهم في التنقل. لكن للأسف، في كلّ العالم وليس تونس فقط نجد هذا التجاوز للقضاء. فالسلطات تعتبر أنّ الدولة ذات سيادة وعليها حماية إقليمها وحدودها من كل دخيل. لكن ما يحدث هو أنّ هذه الحمائيّة مفرطة."

وتوجد مراكز إيواء/احتجاز المهاجرين غير النظاميين حتى موعد ترحيلهم في كثير من الدول الأوروبية، على غرار "مراكز إجراءات العبور" بألمانيا على الحدود مع النمسا، والتي يصنّف المهاجرون فيها مثل المسافرين بمناطق العبور في المطارات. ويستثنى من هذا التصنيف المهاجرون القادمون من إحدى الدول الموقّعة على اتفاقية دبلن الثالثة التي تشمل جميع دول الاتحاد الأوروبي،

إضافة إلى النرويج وأيسلندا وسويسرا، حيث يعتبر إيداعهم بالمراكز المذكورة إجراء غير قانوني.[10]

وكما هو الحال بالنسبة لمركز الوردية، يسمح للمهاجرين غير النظاميين بالتحرك داخل مراكز إجراءات العبور ولكن يتم منعهم من مغادرة المركز والعودة إليه بحرّية. إذ يقول وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر في هذا الصّدد إن هذا لا يجعل المنشآت المذكورة مغلقة لأن الأشخاص المحتجزين يبقى لديهم خيار العودة إلى البلدان الّتي أتوا منها .[11]وإن كان الضغط النفسي لوضعية الاحتجاز والتهديد الدائم بالترحيل القسري ينفي صبغة الطوعية كما سنرى لاحقا.

وتبلغ طاقة استيعاب مركز الوردية 100 شخص كحدّ أقصى. وفي حين تؤكّد إدارة المركز أنها لم تشهد يوما بلوغ سقف طاقة الاستيعاب، إلاّ أنّ مهاجرين محتجزين سابقا كشفوا خلاف ذلك[12]. وفي ظلّ شحّ المعطيات عمّا يحدث داخل مركز الاحتجاز،

---

[10] مركز الإيواء والتوجيه بالوردية: "مساجين" إلى يحين موعد الرحيل، درّة بن عبد القادر، وكالة تونس إفريقيا للأنباء، 17 ديسمبر 2018،
https://bit.ly/2DZbmP8

[11] نفسه

[12] اللاجئون في تونس: بين الاحتجاز والترحيل، غليندا غاربلي، فيديريكا سوسي ومارتينا تازيوولي، تونيزيا إن ريد، أفريل 2015 https://bit.ly/38dbGaY

جاءت أولى الشهادات من داخل المركز[13] سنة 2015 لتصف "وضعا مقلقا" بسبب غياب فرص التواصل مع العالم الخارجي ووضع المهاجرين في "زنازين" و"ضغط أعوان الشرطة والابتزاز الممارس عند كلّ طلب" ونقص الرعاية الطبية الملائمة و"حالة يرثى لها من حيث الأكل والنظافة"، عدا عن الافتقار إلى الدعم القانوني وغياب سند قانوني لكلّ ما يحدث أثناء الاحتجاز وبعده. في المقابل، كان وزير الداخلية الأسبق قد أدّى زيارة فجئية[14] إلى المركز في نوفمبر 2015 "للاطّلاع على ظروف العمل هناك وحالة المقيمين بالمركز" دون تقديم معلومات عمّا عاينه في زيارته من أوضاع. بينما قامت الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب بزيارة فجئية إلى مركز الوردية في نوفمبر 2016، وعاينت "ظروف العيش العامّة"، حيث سجّلت "كفاية الطعام المقدّم للنزلاء ووضع الأدواش على ذمّتهم في كل وقت"، إضافة إلى "مستوى النظافة المتوسّطة" بالمركز.[15]

---

[13] نفسه

[14] وزير الداخلية في الوردية، الصباح نيوز، 2 نوفمبر 2015
https://bit.ly/33Vor6z

[15] تقرير النشاط السنوي 2017/2016، الهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب، ديسمبر 2018،
https://bit.ly/350W5JA

ولم يكن في المركز خلال زيارتنا له يوم 28 نوفمبر 2019، إثر حصولنا على ترخيص مسبق، سوى 24 مهاجرا محتجزا من بينهم امرأة واحدة، وفق الإدارة. وكانت رائحة الأرضيات المنظّفة حديثا تعبق في القاعات. وبدا المطبخ نظيفا أيضا مع وجود طبّاخ ومساعد له يعدّان وجبة الغداء وفق روزنامة طبخ شهرية. لكننا لم نتمكّن من معاينة الحمّامات ولا غرف إقامة المهاجرين الرجال الّذين التقيناهم في فضاء يقضّون فيه ساعات النهار تتوفر به كراسي وطاولات وجهاز تلفزيون. كما تحدّثنا مع طبيبة المركز التي أكّدت أنها تقوم بتوفير الفحص الطبي لكلّ من يطلبه من المهاجرين المحتجزين. لكنّها نفت أن يكون هناك فحص دوريّ للمحتجزين، مبيّنة أن من يتمتّع بذلك هو طاقم العاملين بالمركز، بينما يتمّ قيس حرارة كلّ مهاجر حال جلبه إلى المركز للتأكّد من خلوّه من عوارض الأمراض المعدية والأوبئة.

وقد اشتكى لنا عدد من المهاجرين المحتجزين الذين تقدّموا بطلبات لجوء من تأخّر قدوم أحد أعوان إدارة الحدود والأجانب لأخذهم إلى مكتب المفوضية لإتمام إجراءات التسجيل وطلب اللجوء. في حين كان ردّ العون المذكور لدى تواصلنا معه، بأنّه يجب الحصول على إذن آخر من الإدارة للردّ على السؤال وبأنّه ليس الوحيد المعنيّ بنقل طالبي اللجوء من المحتجزين بالمركز إلى

مقرّ مكتب المفوضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين بتونس.

2. فراغ قانوني ومقاربة أمنية صرفة:

لئن تزخر الترسانة القانونية التونسية اليوم بنصوص هامة سنّت على إثر وضع دستور 2014، بغية توفير حماية خاصّة للفئات الهشّة والمستضعفة على غرار القانون الأساسي عدد 43 لسنة 2013 المؤرخ في 21 أكتوبر 2013 والمتعّلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب والقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرّخ في 3 أوت 2016 والمتعلّق بمنع الاتّجار بالأشخاص والقانون الأساسي عدد 50 لسنة 2018 المؤرّخ في 23 أكتوبر 2018 المتعلّق بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرّخ في 11 أوت 2017 والمتعلّق بالقضاء على العنف ضدّ المرأة، فإنّها لا تزال تفتقد لنص قانوني ينظّم وضعية المهاجرين ويحدّد الضمانات القانونية الّتي يتمتّعون بها وسبل تسوية وضعياتهم وحتى ترحيلهم بطريقة قانونية.

في المقابل تعتمد الدولة التونسية مقاربة أمنية صرفة في التعامل مع المهاجرين غير الشرعيين ومع الأجانب بصفة عامة، وهي مقاربة تتجلى خاصة في أحكام القانون عدد 7 لسنة 1968 المؤرّخ في 8

مارس 1968 والمتعلّق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية القائم على منطق قوامه الخوف من الأجنبي والتعامل معه بفكر أمني وزجري لا يتوافق والمعايير الدولية والمقاربة الحقوقية الّتي تميّز القوانين الأساسية المذكورة أعلاه. ذلك أنّ قانون 1968 يتميّز بحجم الصلاحيات الهامة الّتي تتمتّع بها الأجهزة الأمنية في منح بطاقات الإقامة المؤقّتة والعادية وسحبها وفي طرد الأجانب في تغييب تام للسلطات القضائية بالإضافة إلى أحكامه الزجرية الّتي تنصّ على إمكانية تسليط عقوبات جزائية سالبة للحرية تتراوح بين شهر وثلاث سنوات على كل أجنبي يخالف مقتضياته. وبالمحصّلة فإنّ هذا القانون يتعامل مع الأجانب وكأنّهم يشكّلون تهديدا محدقا بالدولة التونسية وبمواطنيها ويجعل من إقامتهم بها مسألة أمن قومي تعالج بآليات أمنية صرفة."[16]

فإذا ما رغبنا في تحليل وضعية الأجانب وفق ما تتيحه المنظومة القانونية الوطنية، سنجد أنّ صفة التقييد هي الغالبة على جملة الحقوق والحريات الّتي يفترض أن يتمتّع بها الأجنبي. تقييد تعكسه صعوبة التمتّع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مثل الحق في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي

[16] دراسة "الحريات الفردية للأجنبيات والأجانب في تونس: "غرباء" الجمهورية"، الملخّص، تقديم، http://www.adlitn.org/sites/default/files/2._etude_les_meteques_de_la_republique_synthese_etude_arabe.pdf

والشغل والملكية، وتتضاعف هذه الصعوبة على مستوى التمتّع بالحقوق المدنية والسياسية وتزداد تعقيدًا عندما يتعلّق الأمر بطلب الحصول على الجنسية التونسية.

ويؤكّد القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرّخ في 14 ماي 1975 والمتعلّق بجوازات السفر ووثائق السفر المتمّم والمنقّح بعدّة نصوص آخرها القانون الأساسي عدد 45 لسنة 2017 مؤرخ في 7 جوان 2017 هذه المقاربة الأمنية والزجرية في التعامل مع الأجانب المتواجدين بالأراضي التونسية بصفة غير قانونية من خلال تجريم كلّ الأفعال المتّصلة بالتعامل معهم أو بمساعدتهم أو بعدم الإبلاغ عنهم وعن من تولى مساعدتهم على دخول الأراضي التونسية. وتتراوح العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون بين ثلاثة أشهر وخمسة عشر سنة سجنًا بالإضافة إلى الخطايا المالية.

ويضع هذا التضييق القانوني ومن ثمّة الأمني، المهاجرين أمام مأزق الاضطرار إلى العيش في ظلّ "السريّة" ودون أمل في تسوية وضعيتهم ويجبرهم بالتالي على العمل غير المنتظم وعلى التواري الدائم عن الأنظار خشية الوقوع في قبضة الأمن. الأمر الّذي يجعلهم في عديد الأحيان ضحية انتهاكات تتفاوت بين الاعتداء اللفظي والمادّي والاستغلال الاقتصادي والاتّجار بالبشر.

يشكّل غياب إطار قانوني وطني ينظّم وضعية المهاجرين ويضبط حقوقهم وواجباتهم وإجراءات ترحيلهم وتسوية وضعياتهم السبب الرئيسي في هشاشة الوضع الّذي يعيشه المهاجرون اليوم في تونس. ورغم أنّ وزارة العدل شرعت منذ سنوات في إعداد مشروع قانون يتعلّق بحماية حقوق اللاجئين وقامت بإحالته إلى رئاسة الحكومة، إلاّ أنّ هذا المشروع لا يزال يراوح مكانه ولم تتمّ المصادقة عليه من مجلس الوزراء وإحالته إلى مجلس نواب الشعب.

وينقسم مشروع القانون الّذي أعدّته وزارة العدل إلى ثلاثة أبواب يتعلّق الأول بإسناد وسحب صفة اللاجئ والثاني بضبط حقوق والتزامات اللاجئ والثالث بالهيكل الّذي سيتولى النظر في مطالب اللجوء. كما تمّ التنصيص فيه على الضمانات المادية والقانونية الّتي يتمتّع بها طالب اللجوء واللاجئ وذلك تحت رقابة القضاء. وهي خيارات وتوجّهات كفيلة بإحداث نقلة نوعية على مستوى وضعية المهاجرين ببلادنا وطالبي اللجوء منهم والّذين يتم اعتبارهم كذلك. إلاّ أنّ التأخير الكبير الحاصل على مستوى إجراءات إحالة القانون إلى مجلس نواب الشعب يطرح عدّة تساؤلات حول الأسباب الحقيقية الّتي تقف وراء هذا التأخير ومدى علاقتها بعدم التوصّل إلى اتّفاق نهائي بين تونس والاتّحاد

الأوروبي فيما يتعلّق بطريقة التعامل مع المهاجرين الأفارقة خاصة ودور كل طرف في هذا السياق.

ومهما يكن من أمر، وفي ظلّ غياب تشريع وطني يتعلّق بالهجرة واللجوء بتونس اليوم، يتمّ حاليا منح صفة لاجئ أو طالب لجوء من قبل مكتب المفوّضية السامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين الّذي يتولى قبول المطالب ودراسة الملفات ويتّخذ بشأنها قرارًا بالرفض أو بالقبول دون أن يكون لطالبي اللجوء الحد الأدنى من الضمانات القانونية والمادية قبل تقديم المطلب وخلال فترة انتظار البت في مطالبهم والّتي تتجاوز السنة في بعض الأحيان.

وقد بلغ عدد اللاجئين وطالبي اللجوء في تونس 2700 شخصا، إلى حدود موفّى أكتوبر 2019. حيث تفيد إحصائيات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للأمم المتحدة أنها تلقّت منذ جانفي 2019 تسجيل 1500 مطلب لجوء معظمها من مواطني دول إفريقيا جنوب الصحراء. ليشهد عدد اللاجئين وطالبي اللجوء بذلك زيادة تقدّر بـ120 %. إذ يتوقّع مكتب المفوضية أن يصل عدد المطالب في 2020 إلى ما يقارب 4000 مطلب لجوء[17] وأن

[17] تضاعف عدد اللاجئين وطالبيه في تونس، موزاييك أف أم، 27 نوفمبر 2019، https://bit.ly/2sfaeUR

يرتفع عدد اللاجئين بتونس إلى 1680 لاجئا بحلول نهاية عام 2019.[18]

ويجد طالبو اللجوء أنفسهم في وضع غير قانوني خلال فترة الانتظار ويتم احتجاز عدد منهم في مراكز الإيواء. حيث سبق أن وجد طالبي لجوء سوريون وآخرون أفارقة من مخيّم الشوشة أنفسهم محتجزين في المركز[19]، وقد التقينا في زيارتنا إلى مركز الوردية، مهاجرا إيفواريا متحصّلاً على بطاقة طالب لجوء ومحتجزا في المركز قبل أن يعلمنا لاحقا أنّه قد غادره.

3. وضعية مخالفة للاتفّاقيات والمعاهدات الدولية:

يعتبر افتقار المنظومة القانونية التونسية اليوم لنص قانوني يتعلّق بحقوق المهاجرين واللاجئين السبب الرئيسي لهشاشة الوضع الاقتصادي والاجتماعي والقانوني لهؤلاء على النحو الّذي تكون معه الجمهورية التونسية في وضعية البلد المخالف لعديد الاتّفاقيات الدولية والإقليمية المتعلّقة بحقوق الإنسان الّتي صادقت عليها، والّتي تحظر استغلال المهاجرين اقتصاديا أو

[18] في يومهم العالمي... اللاجئون إلى تونس... هل كلّهم لاجئون؟، الحبيب الميساوي، الشروق، 20 جوان 2019، https://bit.ly/342NDZ9

[19] اللاجئون في تونس: بين الاحتجاز والترحيل، تونيزيا إن ريد، 18 أفريل 2015، https://bit.ly/2RxBBEj

اجتماعيا أو سوء معاملتهم أو إعادتهم قسرا وترحيلهم إلى بلد توجد فيه أسباب وجيهة للاعتقاد بأنّهم سيكونون معرّضين لتهديد حقيقي بالتعرّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة.

حيث تفصّل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، المؤرّخة في 10 ديسمبر 1984، نطاق الحماية من التعذيب. وتنصّالفقرة الأولى من المادّة الثالثة منها على أنّه "لا يجوز لأية دولة طرف أن تطرد أى شخص أو تردّه أو أن تسلّمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرّض للتعذيب".[20]

وتعرّف اتفاقية جنيف المتعلّقة بوضعية اللاجئين والمؤرّخة في 28 جويلية 1951 والبروتوكولات المتمّمة لها اللاجئ وتمنحه حق اللجوء وتبيّن طريقة التعامل مع طالبي اللجوء والرعاية الصحّية والنفسية والمادية والضمانات الإجرائية والقانونية الّتي يجب أن تتوفرّ لهم قبل وأثناء وبعد البت في مطالبهم وذلك تحت رقابة الأجهزة القضائية المختصّة. وفي سياق متّصل ينص الفصل 2 من

[20] يمكن الاطّلاع على هذه الاتّفاقية عبر الرابط التالي:
https://www.ohchr.org/ar/professionalinterest/pages/cat.aspx

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على مبدأ عدم التمييز. ويمنع الفصل 7 من العهد نفسه التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. و يضمن الفصل 12 منه لكل شخص حرية مغادرة أي بلد، والحق في دخول بلده.

كما يتضمّن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المضاف إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية المؤرّخة في 15 نوفمبر 2000، عدّة أحكام هامّة تتعلق بمكافحة تهريب المهاجرين واستغلالهم واحتجازهم ومحاربة شبكات التهريب.

من جانبها توفّر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعروفة ب"سيداو"، والمؤرّخة في 18 ديسمبر 1979، حماية خاصّة للمرأة عبر منع جميع أشكال التمييز ضدّها. وتحتوي اتفاقية حقوق الطفل المؤرّخة في 20 نوفمبر 1989 أيضا على أحكام خاصة بحماية الطفل المهاجر وطالب اللجوء.

وأمام كل هذه الاتّفاقيات والمعاهدات الدولية، يبدو التزام الدولة التونسية بتعهّداتها في هذا المجال ضعيفًا ومحلّ تشكيك نظرًا لغياب تشريعات وطنية خاصّة بالمهاجرين وباللاجئين تأخذ بعين الاعتبار هذه الالتزامات وتنزّلها في الإطار التشريعي والترتيبي

الملائم لتضمن لمن يستحق منهم الحق في اللجوء ولغيرهم الحق في معاملة إنسانية قائمة على تطبيق إطار قانوني واضح يكفل للدولة التونسية حقّها في الدفاع عن أمنها الإقليمي ومصالحها الاقتصادية والاجتماعية وعن سيادتها الوطنية مع احترام التزاماتها الدولية وضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين بعيدا عن المقاربة الأمنية والزجرية الصرفة الّتي تتعامل بها اليوم مع هذا الملف.

المحور الثاني:

من هم محتجزو المركز؟

قصص الانتظار... والرّحيل

"لم يكن من العدل وضعه على الحدود بتلك الطريقة التي تعرّضه والآخرين إلى مخاطر عديدة. ولم يكن لديه مال كي يعود. لم يكن يعرف أين يذهب. لم يكن لديه شيء. بعد مسير طويل، صادف الشرطة الجزائرية وهي التي أخذته وأدخلته إلى الجزائر أين وضع مرة أخرى في مركز إيواء تابع لمنظمة دولية، ومن هناك تمّ ترحيله إلى النيجر حيث تمكن أخيرا من الاتصال بوالديه الذين أرسلا إليه أموالا كي يتمكن من العودة إلى الوطن."

إ.، زوجة مهاجر إيفواري محتجز سابقا في مركز الوردية

" الظروف هنا ليست جيدة... لأن الحمّامات متّسخة، ولا أحصل على ما يكفي من الطعام لأشبع."

أ. مهاجر محتجز بمركز الوردية

" نحن محتجزون كمساجين هنا. أشعر بتوعّك منذ ثلاثة أيام وطلبت منهم نقلي إلى المستشفى. قالوا لي "أصبر".

ك. محتجز بمركز الوردية

" كنت سجينا في بلدي، ثم جئت إلى هنا بحثا عن ملجأ آمن، لكنني وجدت نفسي في السجن مجددا. هذا الوضع يرهقني نفسيا. "

ف. مهاجر محتجز بمركز الوردية

1. أرقام وإحصائيات

تظهر إحصائيات مكّنتنا منها إدارة مركز الإيواء والتوجيه أنّ 1059 مهاجرا تمّ احتجازهم بمركز الوردية ومركز بنقردان الراجع لها بالنظر إلى حدود شهر نوفمبر 2019. وعلى الرّغم من أنّ مركز الوردية أصبح منذ سنة 2011 مخصّصا فقط للمهاجرين الأجانب، إلاّ أنّ تقارير المركز لا تزال تتضمّن أصناف قديمة للمحتجزين به مثل "نزوح" و"تشرّد" و"أجانب" و"مختلفة".

ع/	النشاط	العدد الجملي	النسبة	عدد المتعوّدين
1	النزوح	00	00.00	
2	التشرّد	00	00.00	
3	الأجانب	1038	100 %	00
4	المختلفة	01	00.00 %	
	المجموع	1039	100 %	
	الباقي من شهر	20		
	المجموع العامّ	1059		

ويفوق عدد المهاجرين المحتجزين في مركز الوردية نظرائهم في مركز بنقردان خلال نفس الفترة (جانفي-أكتوبر 2019). حيث ضمّ مركز الإيواء والتوجيه بالوردية 576 مهاجرا بنسبة 55،44 % من إجمالي المهاجرين المحتجزين، في حين استقبل مركز بنقردان 463 مهاجرا في نفس الفترة وذلك بنسبة 44.56 %.

وتقدّم الإحصائيات التي أمدّتنا بها إدارة مركز الإيواء وتوجيه المهاجرين بالوردية توزيعا وفقًا لأسباب احتجاز المهاجرين الأجانب بمركز الوردية والمراكز الراجعة له بالنظر. حيث جاء "اجتياز الحدود خلسة" في مقدّمة هذه الأسباب، يليه "التورّط في قضايا عدلية" ثمّ "تجاوز مدّة الإقامة". ومن الملفت للانتباه، وجود سبب احتجاز بعنوان "مزيد التحرّي في شأنه"، والّذي يطرح عدّة تساؤلات مشروعية احتجاز أشخاص لفترة قد تتجاوز عدّة أشهر في بعض الأحيان دون تهمة أو جرم واضح غير "مزيد التحرّي في شأنهم"!

***توزيع المهاجرين المحتجزين حسب الأسباب (من غرّة جانفي إلى موفّى شهر أكتوبر 2019)**

ع/ر	الأسباب	العدد	النسبة المائوية
1	تجاوز مدّة الإقامة	117	11.27 %
2	اجتياز الحدود خلسة	573	55.20 %
3	التورّط في قضايا عدلية	201	19.36 %
4	تدليس وثائق رسمية	112	10.79 %
5	فقدان الوثائق الرسمية	06	00.59 %
6	مزيد التحرّي في شأنه	**27**	02.60 %
7	إرجاع من بعض البلدان	**02**	00.19 %
	المجموع	**1038**	100 %

ويتوزّع المهاجرون الأجانب الّذين تمّ احتجازهم خلال الفترة الممتدّة بين غرّة جانفي وموفّى أكتوبر 2019 حسب القارّات إلى أربعة قارّات تتصدّرها القارّة الإفريقية، تليها القارّة الأوروبية ثمّ القارّة الآسيوية، فيما تتذيّل القارّة الأمريكية الترتيب.

ع/ر	القارات	العدد	النسبة المائوية
1	إفريقيا	969	93.35 %
2	أوروبا	32	03.08 %
3	آسيا	35	03.38 %
4	أمريكا	02	00.19 %
	المجموع	1038	100 %

وتفيد الإحصائيات المقدّمة من إدارة المركز أنّ الفئة العمرية للأشخاص الّذين تتراوح أعمارهم بين 18 و30 سنة تحتلّ المرتبة الأولى، يليها المهاجرون الّذين تتراوح أعمارهم بين 31 و59 سنة، ثمّ الأحداث دون 17 سنة. وقد التقينا يوم زيارتنا لمركز الوردية مهاجرا محتجزا من ليبيريا أفاد بأنّ عمره 16 عاما. كما التقينا بسيّدة واحدة موجودة بالمركز في قسم الإناث آنذاك وتحمل الجنسية المغربية وهي حالة من بين 130 امرأة من جنسيات مختلفة احتجزت به بين غرّة جانفي وموفّى أكتوبر 2019.

ع/ر	السن	ذكور	إناث	النسبة المائوية
1	من 00 إلى 17 سنة	73	07	07.70 %
2	من 18 إلى 30 سنة	620	72	66.67 %
3	من 31 إلى 59 سنة	208	49	24.76 %
4	من 60 سنة فما	07	02	00.87 %
المجموع		908	130	100 %

وينتمي المهاجرون المحتجزون بمركز الوردية والمراكز الراجعة له بالنظر، بين جانفي وأكتوبر 2019، إلى أكثر من 33 جنسية مختلفة. وجاءت الجنسية الجزائرية في صدارة الترتيب بنسبة 36.19 %، تليها السودانية بنسبة 16.16 %، ثمّ الجنسية الإيفوارية بنسبة 14.45 %. وتتباين هذه النسب مع نظيراتها المسجّلة سنة 2018، حيث كان الإيفواريون أكثر الأجانب المحتجزين بالمركز بنسبة 29.27 %، تليها الجنسية الجزائرية بنسبة 15.69 %، ثمّ الغينية بنسبة 06.30 %. في حين لم تتجاوز نسبة حاملي الجنسية السودانية 00.42 %.

جدول توزيع المهاجرين المحتجزين حسب الجنسيات

البلد	العدد	النسبة المائوية
الجزائر	201	36.19 %
السودان	174	16.16 %
أريتريا	69	06.65 %
الكوت ديفوار	150	14.45 %
المغرب	50	04.82 %
مالي	29	02.79 %
غينيا	29	02.79 %
ليبيا	31	02.99 %
السينغال	21	02.02 %
الكنغو الديمقراطية	28	02.70 %
مصر	03	00.29 %
الكاميرون	22	02.12 %
نيجيريا	33	03.18 %
فرنسا	10	00.96 %
إيطاليا	05	00.48 %
بوركينا فاسو	03	00.29 %
غانا	04	00.38 %
لبنان	01	00.10 %
غمبيا	05	00.48 %
سوريا	04	00.38 %
موريتانيا	02	00.19 %
ألمانيا	01	00.10 %
النيجر	01	00.10 %
إنجلترا	01	00.10 %
الصومال	72	06.94 %
بلجيكيا	01	00.10 %
كمبوديا	01	00.10 %
التشاد	11	01.06 %
الهند	05	00.48 %
العراق	19	01.83 %
تركيا	08	00.77 %
أثيوبيا	03	00.29 %
سيراليوني	04	00.38 %
الجنسيات الأخرى	37	03.56 %
المجموع	1038	100 %

توزيع المهاجرين المحتجزين حسب الجنسيات

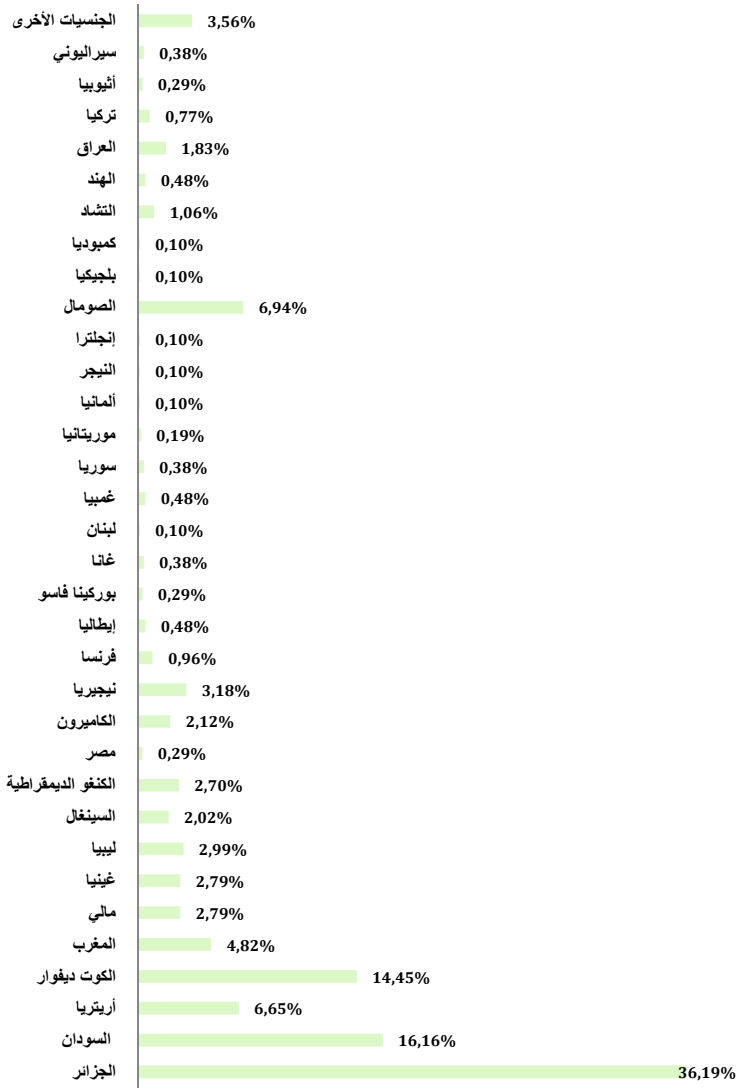

2. ماذا يحدث قبل الوصول إلى المركز؟

يتّسم تعاطي السلطات التونسية مع قضية احتجاز المهاجرين وسائر المسائل المتعلّقة بالمهاجرين وطالبي اللجوء بكثير من الغموض. حيث "يتم التعتيم على مسألة الهجرة تماما. فهذه الظاهرة لا وجود لها على المستوى الرسمي، والسلطات التونسية لا ترغب في أن تجعل من قضية الهجرة "مشكلة"، ولكنها في واقع الأمر من المحرّمات الحقيقية، ومن الأمور "غير المعلنة".[21]

وإن كان هذا التوصيف للتعامل الرسمي مع قضية المهاجرين واردا في دراسة صادرة في العام 2010، أي قبل تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى تونس وعبرها، في سياق التحولات السياسية والاجتماعية في المنطقة، فإن التصريحات الرسمية في علاقة بالتعامل مع المهاجرين، خاصّة غير النظاميين منهم، تكاد حتى اليوم تكون شبه منعدمة. وهي لا تعدو أن تكون في الغالب بلاغات وبرقيات إخبارية صادرة عن وزارة الداخلية تفيد بإيقاف "أشخاص من جنسيات إفريقية" خلال إحباط محاولة هجرية سرية، أو عن وزارة الدفاع وتفيد بإيقاف مهاجرين غير نظاميين

[21] دراسة حول الهجرة واللجوء في بلدان المغرب العربي، أطر قانونية وإدارية غير كافية وغير قادرة على ضمان حماية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الإنسان، ديسمبر 2010

على الحدود مع "إعادتهم إلى ليبيا" أو تحويلهم إلى مراكز الحرس الحدودية "لمزيد التحرّي" . أمّا ما يحدث بعد الإيقاف ومزيد التحرّي، فتغيب المعلومات بشأنه، ليبقى مصير المهاجرين ملفوفا بالغموض.

يروي المحامي الأستاذ حليم المدّب قصّة مهاجرين غير نظاميين أفارقة تمّت مداهمة محلّ إقامتهم في جوان 2019 بولاية أريانة، مؤكّدا أنّ مصيرهم لم يكن نفسه. حيث تمّ إخلاء سبيل بعضهم منذ البداية، فيما أفرج عن عدد آخر بعد أسبوع. أمّا البقية فمنهم من تمّ ترحيله عبر الحدود ومنهم من بقي في مركز الوردية.

كما يذكر حادثة مشابهة لمداهمة منزل به 36 مهاجرا من جنسيات إفريقية معظمهم إفواريون، كانوا يعتزمون مغادرة البلاد خلسة عبر الحدود البحرية. حيث يؤكّد أنّهم تمّ إيقاف 21 شخصا فقط فيما عاد البقية إلى صفاقس أين اختفوا تماما.

بالنسبة للأستاذ المدّب، فإنّ مصير المهاجرين في هذه الحالات يكون رهين ما قد يدفعونه إلى الأعوان أو لا يدفعونه. "حسب علمي فالمبلغ عادة 1000 دينار لمن لا يريد أن ينتهي به الأمر في مركز الوردية"، يقول المحامي. ويضيف "شبهات فساد كبيرة تحوم

حول طرق إيقاف المهاجرين. عمليات المداهمة تتمّ كما لو أنّها بطريقة ممنهجة".

"كنا نتقاسم شقة واحدة مع كاميرونيين تبيّن لاحقًا أنّهم يقومون بتزوير العملة ولم نكن نعلم بذلك. لكنّ أعوان الشرطة داهموا البيت ذات يوم على الساعة الثالثة صباحا ونحن نيام، وفتّشوا كلّ الغرف، ثمّ أوقفوا كلّ الرجال الذين وجدوهم وأودعوهم في سجن المرناقية، حيث مكثوا أسبوعا. لم يستظهروا بأي أمر تفتيش وكنّا أكثر رعبا من أن نطلبه."

إ. زوجة محتجز سابق في مركز الوردية

بدوره، ناب المحامي الأستاذ حلمي التومي عن عدد كبير من المهاجرين الّذين "ضرب لهم القدر يوما موعدا مع الوردية"، ويقول "بالنسبة لظروف المداهمة والإيقاف، كيف يلقون عليهم القبض وكيف يصلون إلى مركز الوردية، فتلك مشكلة في حدّ ذاتها. ففي عديد المرّات تبقى الأوراق الثبوتية والأموال الخاصّة بالمهاجرين وجوازات سفرهم في البيت. ولولا تدخّل أصدقائهم لتسهيل إيصال تلك الوثائق لهم، فإنّ الموقوفين يواجهون إشكالا آخر. زد على ذلك، فإنّ أصدقاء الموقوف نفسه يكونون هم بدورهم أحيانا في وضعية غير قانونية، ممّا يعقّد عملية التدخّل

للمساعدة. فالمهاجر الموقوف والمودع بمركز الوردية لا يريد عادة توريط أصدقائه ولا عائلته ولا زوجته".

ويضيف الأستاذ التومي: "في إحدى الوضعيات نبت عن 10 أجانب من إفريقيا جنوب الصحراء أغلبهم إيفواريون. وبالعودة حينذاك إلى الملفّ وجدت تلك العبارة الشهيرة "تبادر إلى مسامعنا"... ما حدث هو أنّ أعوان الأمن دخلوا إلى مقرّ سكنى الموقوفين دون إذن. ليعلنوا لاحقا أنّهم وجدوا أفارقة في وضعية غير قانونية. وقد حجزوا لديهم دواء عاديا (فيتامينات، مكمّلات غذائية) لكنّهم مرّروا المحجوز على أنه يشتبه في كونها "موادّ مخدّرة". كما وجدوا لدى الموقوفين كميات من الكحول المعدّة للاستهلاك وليس للاتّجار. فتمّت إحالتهم بموجب قانون 1968 الّذي ينظم وضعية الأجانب في تونس وبتهمة مسك موادّ مخدّرة صنف "أ" وتهمة الاتجار خلسة في الموادّ الكحولية.

ويواصل "وبالاطّلاع على الملفّ ومثولهم أمام القضاء ما راعني إلاّ أنّ الموقوفين لا يقطنون في نفس البيت. وتبيّن أنّه بعد "أن تبادر إلى مسامع" الجهات الأمنية أنّ قاطني المنزل يتاجرون فيما نسبوه إليهم، داهمت البيت الكائن في الطابق السفلي وأوقفت الأربعة الّذين يقطنونه، ثمّ عمدت إلى إيقاف الستّة أشخاص الآخرين

الّذين يقطنون البيت في الطابق الأعلى. والحال أنّ كلا البيتين مستقلّ ببابه ودرجه ومدخله المستقلّ. "

ماهو الموجب لإيقاف أشخاص يقطنون منزلا آخر بينما وردت الشكاية أو المعلومة بعنوان محدّد؟ الموجب الوحيد كان اللّون. لقد وجد الأعوان أنّ ساكني تلك البناية من نفس اللون فأوقفوهم جميعا "قطعة لفّ". لا يجوز أن تداهم محلّ سكنى آخر وتحيل متساكنيه على نصّ إحالة على أبناء عمومتهم! وقد تبيّن فيما بعد أنّ بعضا من الموقوفين في قضية الحال هم من طالبي اللّجوء..

والأنكى أنّه بعدما تمّ إيداع الموقوفين جميعا في السجن، حصلوا على حكم بعدم سماع الدعوى وغادروا السجن، ليجدوا أنفسهم في سيارة شرطة أخذتهم إلى الوردية. فالقاضي حكم بعدم سماع الدعوى وإطلاق السراح ولكنهم وجدوا أنفسهم محتجزين ثمّ مرحّلين بطريقة غير إنسانية. لقد وضعوهم على الحدود مع الجزائر".

3. قصص الانتظار... لا أحد يعلم مصيره

يشترك، كلّ من إلتقيناهم أو تواصلنا معهم من المهاجرين الّذين مرّوا بمركز الوردية، في أنّهم جاؤوا إلى تونس هربا من شيء

ما. حرب، أو نزاع، أو صراع سياسي، أو تتبّع أمني أو جوع وخصاصة. كلّ هذه الأسباب، مفترقة أو مجتمعة في آن، دفعت بهم إلى ركوب الحلم، جوّا أو برّا أو بحرا، نحو "شاطئ الأمان". أو هكذا ظنّوا. هم أطفال وشباب، نساء ورجال، بين السادسة عشر والخامسة والثلاثين، تركوا خلفهم عائلة وأحبّة. بعضهم كوّن عائلته هنا في تونس. ومنهم من فارقها هنا أيضا مكرها.

هم ليسوا سجناء ولا هم طلقاء. هم بين بين. محتجزون في فضاء تسمّيه السلطات مركز إيواء وتوجيه. محتجزون حتى إشعار آخر، قد يكون تذكرة عودة "تجود" بها منظمة دولية أو ترحيلا إلى الحدود. يسعى بعضهم إلى الحصول على صفة طالب لجوء في تونس، فيما يرغب آخرون في السفر إلى مكان يكون فيه متّسع أكبر للحلم...

يشعر نزلاء الوردية بالغضب والعجز تجاه حالة الاحتجاز. هم عالقون في "فخّ الإيواء" يحاولون تزجية الوقت بمتابعة قصص من وفدوا ومن غادروا. يغالبون جزعهم من أن يكونوا الهدف التالي لإدارة الحدود والأجانب للتوجيه نحو الحدود، فيغلبهم خوفهم من ساعات الليل الأخيرة وبدايات الصباح، تلك التي خبروا أنها "مواقيت الترحيل". يشعرون بقلّة الحيلة تجاه غرف مكتظّة وفرش بالية في "زنازين" يغيب عنها التسخين شتاء وأكل لم يعتادوا

مذاقه ولا "لسعة حرارته". لا يجدون صابونا ليغتسلوا ولا دلاء لغسل أدباشهم. من يمرض ليلا، عليه أن يغالب ألمه حتى فتح الأبواب صباحا. بعض الذين التقيناهم لم تزرهم منظمة ولا تواصل معهم أحد، فهم يقضون الأسابيع في انتظار مصير مجهول قد يتأخّر حلوله أسابيع أو أشهرا أخرى. بعضهم الآخر لم تشفع له بطاقة اللجوء ليتمكّن من مغادرة المركز، فظلّ مع الآخرين يترقّبون ساعة الخلاص.

- **رحّلوا زوجي إلى حدود الجزائر...**

إ. (33 عاما)، زوجة محتجز سابق في مركز الوردية (34 عاما)، الكوت ديفوار

كان الموعد مع إ. في محطّة المترو بأريانة. وقد التقينا بعدما أنهت عملها في تنظيف البيوت، لتسرد قصّتها بكلّ حسرة. قصّة زوجين إيفواريين فارقا البيت والوطن بحثا عن القوت في تونس ففرّقتهما...

" جئنا إلى تونس سنة 2016، تبعًا لتدهور الأوضاع الأمنية ببلادنا في ذلك الوقت. بعنا كل شيء وهربنا. لم نكن نعلم الكثير عن تونس، لكنّ أشخاصا أخبرونا أنّه بإمكاننا أن نشتري تذاكر السفر وبأنّهم سيتكفّلون بإرجاع كل مصاريف السفر لنا بمجرّد

وصولنا إلى تونس. وقد قمنا بذلك فعلاً. حيث تحصّلت على فيزا بثلاثة أشهر ووصلت إلى تونس قبل أن يلتحق بي زوجي الّذي شرع في العمل في البستنة وغسيل السيارات والبناء. وقد تحصّل في البداية على بطاقة إقامة لكن حدث لاحقا أن تصادفت نهاية صلوحية تلك البطاقة مع ولادة طفلتنا فلم يتمكن من تجديدها في الآجال القانونية لانشغاله بالعناية بابنتنا الرضيعة وبمصاريفها.

ولمواجهة مصاريف الحياة والتقليص من كلفة الكراء، كنا نتقاسم شقة واحدة مع كاميرونيين تبيّن لاحقًا أنّهم يقومون بتزوير العملة ولم نكن نعلم بذلك. لكنّ أعوان الشرطة داهموا البيت ذات يوم على الساعة الثالثة صباحا ونحن نيام، وفتّشوا كلّ الغرف، ثمّ أوقفوا كلّ الرجال الذين وجدوهم وأودعوهم في سجن المرناقية، حيث مكثوا أسبوعا. لم يستظهروا بأي أمر تفتيش وكنّا أكثر رعبا من أن نطلبه.

بعد ذلك، أفرج عن زوجي، من بين آخرين أثبتت التحقيقات معهم أنّهم غير شركاء ولا متورّطين في قضية تزوير العملة، لكن بسبب انتهاء إقامته أخذوه إلى مركز الوردية أين أمضى 5 أشهر قبل أن يلقوا به على الحدود الجزائرية هو وعدد آخر من المهاجرين.

لا أذكر أنه حدّثني عن مشاكل تعرّض لها هو أو غيره خلال إقامته في المركز. لكن، لم يكن من العدل وضعه على الحدود بتلك الطريقة التي تعرّضه والآخرين إلى مخاطر عديدة. ولم يكن لديه مال كي يعود. لم يكن يعرف أين يذهب. لم يكن لديه شيء. بعد مسير طويل، صادف الشرطة الجزائرية وهي التي أخذته وأدخلته إلى الجزائر أين وضع مرة أخرى في مركز إيواء تابع لمنظمة دولية، ومن هناك تمّ ترحيله إلى النيجر حيث تمكن أخيرا من الاتصال بوالديه الذين أرسلا إليه أموالا كي يتمكن من العودة إلى الوطن. لم يتجاوز سنّ طفلتي عند ترحيل والدها 3 أشهر، وهذا جعلني أعيش وضعية صعبة جدّا. إذ أنّنا قبل القدوم إلى تونس بعنا كل شيء كي نتمكن من شراء تذاكر السفر.

لم يكن هناك سوء معاملة ولا تعذيب، لكنّ زوجي كان دائما يشتكي من سوء ظروف الإقامة والأكل في المركز. لذلك كنت أقوم بالطبخ دائما كي أرسل إليه الطعام قدر المستطاع. كانوا يسمحون لنا بإدخال الأكل وبإجراء الزيارات. في كل وقت يمكنك الذهاب. لكن لأن المركز بعيد جدا بالنسبة لي والتنقّل مكلف، فإنه لم يكن بإمكاني الذهاب بشكل منتظم.

قال لي زوجي أيضا أنّ المركز كان به حوالي عشرين شخصا في بداية إقامته وأنّ العدد يتغيّر باستمرار بقدوم لاجئين جدد

ومغادرة آخرين. كان هناك جنسيات عديدة، لأنه عندما أذهب إلى هناك أحيانا كنت أرى صينيين وجنسيات أخرى. لكن الأفارقة السّود هم الأغلبية.

وقد طلبت المساعدة كي يتمّ الإفراج عن زوجي، خاصة بوجود الطفلة، لكن لم أنجح في ذلك. تواصلت مع المنظمة الدولية للهجرة وسائر المنظمات المعنية تقريبا لكن لا جدوى. رحّلوه إلى الحدود. ولئن عيّنت المنظمة الدولية للهجرة محاميا لزوجي، فقد قيل لنا أنّ المحامي لا يمكنه فعل شيء لأن الأمر يتعلق ببطاقة إقامة منتهية الصلوحية.

أنا الآن أعمل في تنظيف البيوت، هنا وهناك. كل يوم في بيت مختلف. الأصدقاء يساعدونني على إيجاد عمل. ظروف العمل هنا ليست سهلة بالمرّة، هي صعبة حقا. لأنه عندما تذهبين إلى العمل في تنظيف البيوت، يقولون لك أنّه عليك تنظيف بيت كبير كلّه في يوم واحد مقابل 30 دينارا.

بالنسبة لي، لم أتعرض يوما إلى موقف أو معاملة عنصرية لكن هناك من حدّثني عن تعرّضه لذلك. وحده الله يعرف ما الذي ينتظرني وطفلتي خلال الأشهر القادمة. أنا أيضا ليست لديّ بطاقة إقامة. لكن الآن لم يعد هناك ما أخشاه، فزوجي قد رحل بالفعل

ومن الصعب العيش في تونس مع طفل رضيع ودون أب. أنا أجنبية ولا يمكنني أن أتوجّه إلى الجيران لأقول إنني بحاجة إلى طعام لأسدّ رمقي وطفلي.

طفلتي الآن عمرها 11 شهرا وأدفع شهريا 115 دينارا إلى الحضانة. مشكلتي الأساسية الآن هي الإقامة وطفلتي. لأنني أبيت في ظروف سيئة كي أتمكن من دفع الإيجار. فإيجار غرفتي يقدّر بـ 200 دينار، زد على ذلك تكاليف الحضانة والطعام. الأمر ليس سهلا. المنظمة الدولية للهجرة تساعدني بحفاظات الطفلة، وهناك كاريتاس التي تقدّم الحفاظات أيضا والأدوية مجانا. نحن نتوجه إلى المنظمات سواء عبر الهاتف أو مباشرة بعد الحصول على موعد، عندما يكون هناك مشكل. نحن نطلب المساعدة لا غير. نريد أن تساعدنا الحكومة في الحصول على الوثائق الرسمية بشكل سريع لأنه من الصعب الحصول على بطاقة إقامة. صحيح أنّه كما يقول المثل عندنا "في كل قطيع هناك نعاج جرباء"، هناك دائما أشخاص سيئون لكن ليس الجميع كذلك.

بالنسبة لي لا أرى شيئا في علاقة بتعامل الحكومة التونسية مع قضايا المهاجرين. نحن نعيش حياة قاسية هنا، في ظل حقوق إنسان ليست مكرّسة بالكامل. الشرطة -... (تصمت ولا

تواصل جملتها رغم استفسارنا عمّا تريد قوله) فعلا، نعيش بصعوبة."

- **لست صاحب بشرة بيضاء ليأخذوني على محمل الجدّ!**

أ. (25 عاما)، مالي، محتجز بمركز الوردية

التقينا أ. في مركز الوردية، وكان أوّل المقبلين علينا للحديث عن قصّته وظروف احتجازه بالمركز. لكن كان يبدو عليه الارتباك. بدا ذلك مفهوما بعد أن عرفنا أنّه لم يمض على وجوده بالمركز أكثر من أسبوع. ولم تكن اللغة تسعفه كثيرا في التعبير عن قصّته....

"كنت طالبا في بلدي بمعهد الدراسات الإسلامية. جئت إلى تونس منذ 8 أشهر، هربا من بوكو حرام. وكنت أنوي الالتحاق بالجامعة هنا، لكنني لم أتمكّن من من توفير تكاليف الدراسة.

كنت أقطن في جهة الكرم بغرفة مشتركة مع أفارقة آخرين. ظللت أعمل في حضائر البناء في حلق الوادي، وأتلقّى 25 دينارا أجرة عن يوم العمل الواحد. كنت متّجها نحو محلّ بقالة، ليلا، عندما استوقفتني الشرطة. عاملني أعوان الأمن بشكل طبيعي، فقط قاموا بمصادرة جواز سفري. وبسبب افتقاري لوثائق الإقامة، جاؤوا بي إلى المركز.

الظروف هنا ليست جيدة.... لأن الحمّامات متّسخة، ولا أحصل على ما يكفي من الطعام لأشبع.

حتى الآن لم تتواصل معي أي جهة، لكنني أرغب أن تساعدني إحدى المنظمات على الذهاب إلى دولة أوروبية، وأفضّل فرنسا. لأنّه يمكنني هناك الدراسة بالفرنسية أو الانجليزية، وتوفير مال أكثر لأرسل منه إلى والدتي. والدي متوفّي، وأنا أعيل والدتي المسنّة."

ظللنا على تواصل بأ. عبر تطبيقة محادثة على الهاتف، أين تحدّث بأريحية أكبر عن ظروف الاحتجاز بالمركز واصفا إيّاها ب"السيّئة جدّا" ومؤكّدا أنه يتعرّض إلى مواقف عنصرية.

- **مروان لا يأتي...**

ك.، (27 عاما)، الكوت ديفوار

لم يكن قد مضى على احتجاز ك. أكثر من 10 أيام عندما التقيناه في مركز الوردية. أكّد لنا المهاجر الهارب من بلده الكوت ديفوار لأسباب سياسية أنّه قد تقدّم بطلب لجوء إلى مكتب المفوضية بتونس.

"جئت إلى تونس العام الماضي هربا من الأزمة التي اندلعت إثر الانتخابات في بلدي. لم يكن بالإمكان البقاء في الكوت ديفوار. كنت مضطرّا إلى القدوم للاستقرار هنا بحثا عن بعض الأمان. ساعدني البعض بقليل من المال، وتدبّرت أمري لتوفير حق التذكرة وسافرت إلى تونس. حال وصولي، مكثت لمدّة شهر وسط العاصمة لدى أحد الأصدقاء. وكنت أعمل في محلّ حلاقة بلافايات. بعد ذلك، انتقلت إلى مسكن في العوينة ثمّ إلى سوسة.

ذات مرّة، إثر العمل، أرسلني مؤجّري لقضاء حاجة من القنطاوي فاعترضتني الشرطة وطلبت مني جواز سفري. أخبرتهم أن جوازي في البيت فأخذوني معهم لجلب الجواز. وهناك عرفوا أنني في وضعية مخالفة بسبب وثائق الإقامة. كان ذلك يوم الإثنين. يوم الخميس التالي، تلقيت استدعاء من مركز الشرطة أين أوقفوني حال وصولي و اقتادوني إلى مركز الحرس 18 جانفي ومنه إلى مركز الوردية.

الظروف هنا غير ملائمة، الأكل والنظافة ليسا جيّدين. أمّا عن المعاملة، فغالبا عندما تطلب شيئا ما لا تتحصّل عليه إلاّ بعد الكثير من التأخير. تقول إنك لست على ما يرام ولا يتمّ التعاطي مع ذلك بسرعة. هذا ليس منطقيّا. نحن محتجزون وعندما نحتاج أمرا ما نتوجه إلى الأعوان فلا يكون لديهم الوقت.

نحن بمثابة سجناء هنا. إذا كانوا يغلقون الباب على الساعة التاسعة والنصف ليلا ولا يفتحونه إلا على الساعة السادسة و45 دقيقة صباحا تقريبا، فإنّ المهاجر الذي يشعر بتوعّك أو بالمرض الشديد لا يسعه سوى الانتظار للصباح. نحن محتجزون كمساجين هنا. أشعر بتوعّك منذ ثلاثة أيام وطلبت منهم نقلي إلى المستشفى. قالوا لي "أصبر". لا أرغب في الحصول على تذكرة عودة. مع وجود الرئيس الجديد، فإنه سيتم القبض عليّ. أنا أريد البقاء هنا في تونس. لقد تقدّمت إلى مفوضية شؤون اللاجئين بطلب لجوء منذ نحو أسبوع."

مدّنا ك. بنسخة من رسالته إلى مفوضية شؤون اللاجئين وجاء فيها:

"... كنت لا أزال طالبا في جامعة فيليكس هوفوويي بوانيي (Université Félix Houphouët Boigny) عندما اندلعت الحرب. كنت وأصدقائي منخرطين في الجبهة الشعبية الإيفوارية[22] الحاكمة وقتها. شكّلنا خلال الحرب جماعات دفاع عن النفس تسمّى الجماعات الوطنية أو أنصار جباجبو. لقد شهدت في الواقع، الحطّ من الكرامة الإنسانية إلى درجة أن الخوف كان

[22] الجبهة الشعبية الإيفوارية (Front Populaire Ivoiren) حزب سياسي إيفواري أسّسه لوران غباغبو سنة 1982.

يلازم كلّ نشاطاتنا اليومية. في هذا السياق، كان علينا أن نفرّ إلى تونس على أمل العيش فيها بسلام وبشكل يراعي الكرامة البشرية ويحترم الحقوق والحريات. لهذا كلّه، أتقدّم إليكم بطلب تمكيني من الحق في اللجوء. نحن حاليا في مركز المهاجرين، بسبب الإقامة، تحديدا في مركز الوردية التابع للحرس الوطني..."

لم يتلقّ ك. ردّا من مفوضية اللاجئين إلى غاية كتابة هذه الأسطر. كما يؤكّد أنّه ما من منظّمة تواصلت معه، وكذا لم تفعل سفارة بلده. عبر تطبيقة المحادثة، كان ك. يتحدّث عن انتظار طال...

- **الأكل هنا يشعرني بالسوء**

إ.، (30 عاما)، كوت ديفوار

"قصّتي مشابهة لقصص إثنين من المهاجرين هنا في المركز. كنت أعمل في مدينة ألعاب بسوسة، قبل أن يتمّ إيقافي بسبب وثائق الإقامة. باعتبار أنّ حياتي مهدّدة في بلدي، جئت إلى تونس في مارس 2019. كان صديق لي قد ساعدني على اقتناء تذكرة السفر. عند وصولي، مكثت مع أحد الأصدقاء في منزله بأريانة في انتظار أن يجد لي صديق آخر عملا.

في تونس، عملت في ميادين مختلفة كالبناء وغيره، قبل أن أجد عملا في مدينة الألعاب. ظروف العمل هناك كانت جيدة نوعا ما... حسنا، ليست جيدة جدّا، لأننا كنا نقوم بكل شيء يطلبونه منا. كانت أجرتي 20 دينارا في اليوم.

جاؤوا بي إلى المركز منذ 10 أيام. كنّا ثلاثة. وصلنا هنا حوالي الساعة الرابعة مساء. لم يقم أي طبيب بفحصي منذ قدومي.. ولم تتواصل معي أي منظمة. ليس لدي أحد أعرفه هنا.

بالنسبة للأكل، لم أعتد عليه بعد. إنه يشعرني بالسّوء. أما عن النظافة فهي ليست الأفضل. ليس هناك أحد ليقوم بالتنظيف.
خسرت أبي وأمي في الحرب، ولأنني مهدّد في بلدي، نظرا لأنني كنت عضوا في جماعة أنصار جباجبو، فإنّه لا يمكنني العودة إلى الكوت ديفوار. قدّمت طلب اللجوء إلى المفوضية منذ أسبوع تقريبا ولكن حتى الآن لم أتلق أي ردّ. بطاقة طالب لجوء وحدها يمكنها تصحيح وضعي."

- **وجدتني في السجن مجدّدا بدل الملجأ الآمن**

ف.، (35 عاما)، الكوت ديفوار

الغضب وقلّة الحيلة كانا أبرز سمات ف. يوم التقيناه في مركز الوردية.

"جئت هاربا إلى تونس بسبب الأزمة التي شهدتها الكوت ديفوار بعد الانتخابات. مضى على وجودي هنا سنة و3 أشهر. بادئ الأمر، كنت أعمل تقني إضاءة في العوينة وأتلقى 20 دينارا يوميا.

أنا وإ. وآخرون كنا نعمل في مدينة ألعاب بسوسة. وبسبب تجاوز مدّة الإقامة، جاؤوا بنا معا إلى المركز في نفس اليوم. الوضع هنا هادئ... الأكل ليس جيدا، ولكن النظافة لا بأس بها.

الإدارة تتعامل معنا، حسنا... إنهم لا يهتمون بنا.... لا يبالون، وهذا كل شيء. هم هنا، ونحن أيضا، كلّ في حال سبيله وهذا كل شيء. هذا الوضع يرهقني نفسيا. كل الذي حدث في بلدي، كل الأمور السيئة، ثم هذا الآن. إنني متعب.

أنا لا أريد البقاء في تونس ولا العودة إلى الكوت ديفوار، بل أرغب في الذهاب إلى أوروبا. هناك في بلدي ينتظرني السجن بالفعل. وفي تونس هنا، ماذا عساي أقول.... التونسيون ليسوا جيدين. تكون مارّا في الشارع ويعتدون عليك بكل بساطة. حدث لي ذلك في العوينة، تحت قنطرة، بينما كنت ذاهبا إلى العمل. لكنني لم أتوجه إلى الشرطة لأن إقامتي كانت منتهية.

كنت سجينا في بلدي، ثم جئت إلى هنا بحثا عن ملجأ آمن، لكنني وجدت نفسي في السجن مجددا. هذا الوضع يرهقني نفسيا.

تقدمت إلى المفوضية بطلب لجوء، شارحا لها أنه لا يمكنني العودة إلى بلدي. لا أعرف إن كان يمكنني بعد ذلك الطلب أن أتوجه إلى أوروبا أم لا... لا أعرف. إنني أنتظر فحسب. حتى الآن ليس هناك ردّ. بالنسبة إلى المنظمات، لم تتواصل معي أي منظمة حتى الآن. ولم يأتي لزيارتي أحد.

منذ قدومي إلى المركز، لم يفحصني طبيب ولا أعرف حتى إن كان هناك طبيب. كان هناك مهاجر يصرخ ألما منذ البارحة وكان عليه الانتظار حتى الصباح.

سمعت عن مهاجرين غادروا قبل وصولي إلى هنا. لكن لا أعرف إن كانوا قد رحّلوا أم أنهم غادروا طوعا."

- **طفلي لم أره إلاّ في صور**

ت.، 28 عاما، الكاميرون

"قتل والداي في الكاميرون في إحدى هجمات بوكو حرام ولم يعد لدي أحد. وهكذا، قرّرت السفر إلى تونس وقدمت إليها في 2017. كنت قد تحصّلت على تأشيرة بالفعل لكنني لم أتحصّل لاحقا على بطاقة إقامة.

لمدّة 6 أشهر، كنت أعمل في جهة البحيرة 2 في مهن صغيرة مختلفة على غرار التنظيف والبستنة. ثمّ حصلت على عمل

بمطعم في ياسمين الحمامات. كنت أتقاضى 500 دينار في الشهر وأنام في مكان العمل. الظروف هناك لم تكن جيدة.

في أفريل الماضي، وبينما كنت متّجها إلى دبي، بغرض العمل، تبين أن المعطيات في التأشيرة خاصّتي لم تكن صحيحة. كان هناك مشكلة في ترجمة اسمي. وهكذا تم إيقافي في مطار تونس قرطاج، وقضّيت على إثر ذلك 6 أشهر في سجن المرناقية. بعد خروجي جاؤوا بي إلى المركز في شهر أكتوبر الماضي. لم يكن هناك مشاكل مع الأمن أثناء إيقافي ولا هنا أيضا.

الوضع في المركز مثير للأعصاب. لا يمكنني البقاء طويلا. الأكل ليس كما نشتهيه. ولم يفحصني أي طبيب طوال الفترة التي قضّيتها هنا.

خطيبتي تأتي لزيارتي. هي لا تعمل، فقط تهتم بالطفل. لقد ولد إبني بالأمس فقط. طبعا لم أتمكّن من رؤيته إلا في الصور التي أرسلتها لي. إنها تتلقّى مساعدة من منظمة أطباء العالم وبعض الأصدقاء لتوفير حاجيات الطفل. ولكن أنا يجب أن أخرج. الرضيع لا يشرب سوى الحليب وسعر العلبة الواحدة 22 دينارا ونصف.

حضرت ترحيل مهاجرين من غينيا والكوت ديفوار في أكتوبر الماضي. جاؤوا في الصباح الباكر وأخذوهم. لم أكن أعرفهم جيدا. كان يفترض أن تتم إعادتي إلى بلدي أنا أيضا، ولكن بأنه لدي

طفل هنا في تونس فلا يمكنني تركه. علي البقاء في تونس مع عائلتي، مع طفلي وأمه. لذلك طلبت اللجوء."

لم يكن لت.، الذي لم تمرّ أيام على ولادة طفله، هاجس غير الخروج من مركز الوردية لاحتضان طفله الوليد والمساهمة في توفير حاجياته.

- **حتى الصابون لا يوجد كي أغتسل**

م.، 16 عاما، ليبيريا

كان م.، خائفا ومرتبكا. وكان يظهر عليه الخجل بسبب عدم اغتساله منذ قدومه إلى المركز. لم يكن سوى طفل، وكان محتجزا...

"جئت إلى تونس لألتحق بأخي الأكبر الذي يعمل هنا منذ سنتين. لكنّهم ألقوا القبض عليّ في الحدود مع الجزائر. ثمّ جاؤوا بي إلى هنا. كان ذلك قبل 6 أيام.

أخي يعمل في مطعم بمنطقة الرجيش. نحن إثنان فقط في العائلة. والداي هربا إلى الكوت ديفوار خلال الحرب في ليبيريا, ولم يعد هناك أحد للعناية بي.

يزعجني كثيرا أن أنام في مكان واحد مع أشخاص أكبر مني سنّا. لست معتادا على رفقة الراشدين.

حتى الآن لم تتواصل معي أي منظمة. حاولت الاتصال ببعض المنظمات لكن دون سدى. وأنا لا أعرف أحدا هنا. والدتي سيدة عجوز، ووالدي توفيّ. ليس لدي حتى رقم تونسي كي أتصل بأحد. كل من هنا يقولون لي أن أهدأ ولا أسبّب المشاكل. لكنني لا أعرف ما عساي أفعل.

منذ قدومي، لم يفحصني أي طبيب.ولم يعطوني شيئا. لا يوجد حتى صابون لأغتسل.

قال لي أخي إنه سيتصرّف ويساعدني لذلك حاولت الالتحاق به. لكن الآن لا أعرف ماذا سأفعل. لم أكن أدري أن كل هذا سيحدث

لي. لقد عبرت الجزائر لأصل هنا، أوقفوني هناك مرة ولكن لم يحتجزوني. تركوني أذهب بعد أن عرفوا سنّي. قالوا لي انتبه لنفسك ولا تسبّب المشاكل."

علمنا لاحقا من أحد المهاجرين الآخرين أنّ م.، حصل على بطاقة طالب لجوء وغادر المركز.

- **أخذوا المال والحاسوب وجواز السفر...**

ع.، 31 عاما، غينيا، محتجز بمركز الوردية

"جئت إلى تونس عن طريق الجزائر. عملت في حضائر البناء هناك لمدّة 4 أشهر، قبل أن توقفني الشرطة وتطردني من البلد. هربت إلى تونس مع آخرين عبر طبرقة.

كنت أحمل مالا وحاسوبا وجواز سفر. كان لديّ 25 ألف دينار جزائري، وحوالي 400 دينار تونسي، وجواز سفر أخي الصغير الذي رحّلته السلطات الجزائرية إلى غينيا. أوقفني أعوان الديوانة على الحدود وأخذوا كل شيء، ثم حوّلوني إلى مركز الأمن. بعد ذلك قضيت شهرين في سجن جندوبة قبل أن يأتوا بي إلى هنا الأسبوع الماضي.

بالنسبة لي، صحّتي جيدة، فأنا لا أدخّن و... لم أمرض منذ كنت في الجزائر. لكن لم يفحصني أي طبيب منذ قدومي. الخيارات ليست متاحة هنا. الأكل باختصار ليس جيدا. لكن النظافة لا بأس بها.

أنا متزوّج في غينيا ولديّ بنت هناك. إنّهما لا تجدان ما يسدّ الرمق في غيابي عنهما. ليس لديهما شيء.

الآن وقد أتممت فترة السجن وجاؤوا بي إلى هنا، أريدهم أن يعيدوا إليّ ممتلكاتي. أريد مالي وحاسوبي وجواز سفر أخي. أنا سأتصرف وأعود بطريقتي.

لم أطلب مساعدة من أي منظمة. أريدهم فقط أن يعيدوا لي أشيائي وسأرحل. لم أر زوجتي منذ وقت طويل. أريد الرحيل."

منذ 4 أشهر، يقولون لي "الأسبوع القادم سوف تغادر"...!

ك.، 28 عاما، كوت ديفوار، محتجز بمركز الوردية

"جئت إلى تونس في أكتوبر 2018 بحثا عن عمل أعيل به عائلتي الفقيرة. وجدت عملا في حقل زيتون بصفاقس. كنت أتلقّى 600 دينار أجرة في الشهر، وكان أرباب العمل يعاملونني جيدا. لكن العمل في الحقل لم يكن يناسبني لأن ذراعي مصابة والعمل،

خاصة حراثة الأرض، كان يتعبني. لذلك، جئت إلى تونس بحثا عن عمل آخر. اشتغلت بداية في تنظيف السيارات بسكّرة، ثم في حضيرة بناء في بومهل. لقد عملت في كل شيء تقريبا.... لكنّ عملي توقّف منذ شهر ماي بسبب سفر مشغّلي إلى الخارج.

في أوت الماضي، كنت متّجها إلى إيطاليا عندما أوقفوني في المطار بسبب تجاوز مدّة الإقامة. وجاؤوا بي إلى مركز الوردية. منذ ذلك الحين، زارني صديقان وسيدتان من إحدى المنظمات، المنظمة الدولية للهجرة. بعد ذلك جعلوا يقولون لي: "ستخرج الأسبوع القادم، ستخرج الأسبوع الذي يليه"... ولا شيء يحدث.

وعدوني بتذكرة سفر للعودة إلى بلدي. تحدثنا كثيرا، ووعدوني بالكثير. عليّ العودة لرؤية والديّ فهما من جاء بي إلى الدنيا ويعيشان بمفردهما الآن. اتصلوا بي من سفارة بلدي وقالوا إنهم سيقتنون لي تذكرة العودة ، لكنهم اقتنوها لاحقا لشخص آخر."

- **حين يغيب النظام الداخلي**

عبر تطبيقة محادثة على الهاتف، حدّثنا أ.، 24 عاما، مهاجر كاميروني. عن صعوبة الوصول إلى مفوضية اللاجئين، وظروف الاحتجاز بالمركز. وكان خلال زيارتنا إلى مركز الوردية، قد سلّمنا مطلب اللجوء طالبا منّا تسليمه إلى المفوضية.

أ.

هناك أمر يشغل بالي. لا أعرف إن كان بإمكانك مساعدتي على فهمه...

الصحفية

نعم، أخبرني...

أ.

تحصلت على رقم مفوضية شؤون اللاجئين عبر موقعها على الإنترنت. وعندما اتصلت بهم لأخبرهم بانني أحتاج حمايتهم، أجابوني بأنه عليّ المرور عبر إدارة الحدود والأجانب. لكن عندما أتواصل مع هؤلاء يقولون لي إن الدولة التونسية لم تعد تقبل المزيد من اللاجئين على أرضها. أودّ أن توضّحي لي رجاء هذه النقطة. هل هناك حدّ أقصى (لعدد اللاجئين) بالنسبة لتونس، وإن كان كذلك، فما الذي يمكنني فعله؟

الصحفية

لا علم لي بوجود حدّ أقصى، لكن من الجيد أن أطرح هذا السؤال على الجهات المعنية..

أ.

لهذا كما ترين، عددنا كبير هنا. وهم لا يريدوننا أن نبقى في تونس. كل ما يريدونه منا هو أن نقتني تذاكر سفرنا ونرحل كلّ إلى بلده. لكنني لا أستطيع العودة إلى بلدي حاليا.

الصحفية

فهمتك. هل أنت على تواصل مع عائلتك؟ وهل لديك محامي؟

أ.

كلاّ، لست على تواصل مع عائلتي. وليس لديّ محامي.

الصحفية

حسنا، وكيف تصف ظروف الاحتجاز في مركز الوردية؟ يعني بالنسبة للأكل والنظافة والمبيت وتعامل الإدارة؟

أ.

سأجيبك على كلّ نقطة على حدة علّني أوضّح لك مشاكلنا. بالنسبة للأكل، لدينا 3 وجبات في اليوم لا تتغيّر تقريبا. في الصباح، يقدّمون لنا خبزا بائتا. الغداء يكون إمّا أرزا أو كسكسي أو مقرونة. وعلى العشاء يعطوننا إمّا فاصوليا أو بازلاّء... لكن ما يتعبنا خاصة هو أكل الدجاج فقط كل يوم. وليس هناك غلال.

أمّا عن النظافة، فمن المؤكد أن هناك أعوان تنظيف. لكن المشكل أنّهم لا يوفّرون لنا صابونا للاغتسال ولا مسحوق غسيل الثياب. كذلك لا نجد دلاء لغسل أدباشنا.

أ.

الآن بالنسبة للمبيت، معظم الحشايا بالية. صحيح أنه لدينا أغطية جديدة، لكن لا نتمكن من غسلها إذا أردنا ذلك. التسخين لا يعمل في كل الغرف، وخصوصا حيث أنام حاليا. أمّا الإضاءة فهي ضعيفة، ولا يوجد ما يكفي من القوابس لشحن هواتفنا.

يبقى تعامل الإدارة. هنا عليّ أن أتوقّف عند ما عشته وما أعيشه في الوقت الراهن. عندما نعطي المال للأعوان لشراء حاجياتنا فإنهم إما يجعلون ثمن الحاجيات أغلى من قيمتها الفعلية أو لا يعيدون لنا الفكّة. من الصعب جدا الحديث عن هذا الأمر لأننا لا نعرف حقوقنا وواجباتنا أولا كلاجئين ثمّ كأجانب. ليس هناك نظام داخلي منشور هنا.

المحور الثالث:
ترحيل بمباركة المنظمات الدولية

" لقد استجوبوا صديقي عدّة مرات، وأخبروه آخر الأمر أنه يتعين عليه تدبّر اقتناء تذكرة الطائرة الخاصّة به، وبسرعة. أخبروه أنه يجب عليه أن يغادر في أسرع وقت ممكن وإلاّ فإنّهم سيقومون بترحيله إلى الجزائر، ولهذا السبب كان خائفا وطلب منك (الصحفية) مساعدته على اقتناء تذكرة."

أ. محتجز سابق في مركز الوردية

"لا أرغب في الحصول على تذكرة عودة. مع وجود الرئيس الجديد، فإنه سيتم القبض عليّ. أنا أريد البقاء هنا في تونس."

ك.، إيفواري محتجز في مركز الوردية

" العودة الطوعية ليست سوى بديل للاحتجاز إلى أجل غير مسمّى وللترحيل القسري، وأقصى ما يمكنها فعله هي جعل الترحيل أكثر جاذبية وقبولا".

فرنسيس ويبر،
محامية في مجال حقوق الإنسان
ونائبة رئيس معهد العلاقات العرقية

1. الترحيل القسري... يتركون وحدهم على الحدود:

..." بسبب انتهاء إقامته أخذوه إلى مركز الوردية أين أمضى 5 أشهر قبل أن يلقوا به على الحدود الجزائرية هو وعدد آخر من المهاجرين (...) لم يكن من العدل وضعه على الحدود بتلك الطريقة التي تعرّضه والآخرين إلى مخاطر عديدة. ولم يكن لديه مال كي يعود. لم يكن يعرف أين يذهب. لم يكن لديه شيء."

إ.ش. زوجة محتجز سابق في مركز الوردية.

يبدو أنّ السلطات التونسية وفي غياب إستراتيجية واضحة للدولة التونسية في التعامل مع ملف المهاجرين وفي ظلّ ضعف الإطار القانوني ونقص الإمكانيات المادية والبشرية الموضوعة على ذمّة مركز الإيواء والتوجيه بالوردية، تعمد إلى دفع المهاجرين دفعًا إلى المغادرة وإلى ترحيلهم إن هم أصرّوا على البقاء .

وبسؤال العقيد وليد الشارني مدير مركز الإيواء والتوجيه بالوردية عن عمليات الترحيل القسري للمهاجرين، أكّد أنّ الإدارة العامة للحرس الوطني لا علم لها بحدوث حالات الترحيل هذه، وبأنّها تسهر في إطار الميزانية الممنوحة لها على توفير حاجيات المهاجرين المودعين بالمركز، ولا تطلب غير المساعدة على "حلّ

مشاكلهم عبر توفير تذاكر العودة أو تسوية وضعيتهم القانونية"، مشدّدا على أنّ الإدارة تعتمد أحد الحلول التالية مع المهاجرين الّذين يتمّ إيداعهم به وهي:

- تسليمهم إلى إدارة الحدود والأجانب: وقد تمّ في سنة 2018، تسليم 542 مهاجرا محتجزا إلى إدارة الحدود والأجانب من أصل 745.
- إحالتهم إلى المصالح الأمنية في صورة وجود تتبّعات عدلية.
- إبقائهم بالمركز إلى حين مغادرته.
- إجراءات وحلول ومختلفة، لم يبيّنها.

وبغض النظر عن اللّبس الذي تكشفه هذه الرواية الرسمية من حيث تداخل الأدوار بين الإدارة العامة للحرس الوطني المشرفة على المركز وإدارة الحدود والأجانب التي يتمّ "تسليم" المهاجرين إليها، فإنّ القانون التونسي يمنح سلطة تقديرية مطلقة لوزير الداخلية فيما يتعلّق بإعادة الأجانب الذين يخالفون قواعد دخول البلاد والإقامة فيها أو مغادرتها إلى بلدانهم، وترحيل أولئك الذين يشكّل وجودهم تهديدا للنظام العامّ. حيث ينصّ القانون على إمكانية إعادة الأجنبي الذي يخالف قواعد دخول البالد والإقامة فيها ومغادرتها، ويمكّن وزير الداخلية من إصدار أمر ترحيل للأجانب الّذين يقدّر أنّ وجودهم على الأراضي التونسية

يشكّل تهديدا للنظام العام دون الحاجة لبيان طبيعة ذلك التهديد وكيفيته. حيث ينصّ الفصل 18 من القانون عدد 7 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 المتعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية على أنّه " يمكن لكاتب الدولة للداخلية اتخاذ قرار طرد ضد كل أجنبي يشكّل وجوده بالتراب التونسي خطرا على الأمن العام".

ولعلّه لم يعد خافيًا اليوم ارتفاع عدد الانتهاكات الّتي يتعرّض لها المهاجرون في تونس و"استهتار" السلطات التونسية بأرواح المهاجرين وتعريضهم للخطر عبر طردهم في ظروف مهينة[23]، حيث أصدرت السلطات الأمنية في صيف سنة 2019 قرارا يقضي بإبعاد 36 مهاجرا إيفواريا إلى الحدود الليبية، إثر توقيفهم في مدينة صفاقس بتهمة دخول البلاد خلسة. وكان من بين المهاجرين ثلاثة أطفال و11 امرأة بعضهن حوامل وقد تمّ اقتيادهم إلى المنطقة الحدودية الليبية، "حيث طلب منهم السير على أقدامهم إلى ليبيا عبر الصحراء". وقد أكّد السيّد رمضان بن عمر، عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أنّ "الوضع النفسي لهؤلاء المهاجرين كان صعبًا جدا، خاصة وأنهم وجدوا

[23] بعد مرور أسبوع... تونس تسمح بدخول المهاجرين العالقين على الحدود مع ليبيا/ مهاجر نيوز، 12 أوت 2019
https://bit.ly/33W50un

أنفسهم في منطقة صحراوية دون طعام أو شراب. ومعهم أطفال وامرأة حامل، وأحد المهاجرين الذكور مصاب بكسر في ساقه.[24]

وبعد قضائهم نحو أسبوع وحدهم دون طعام أو ماء وتبعًا للضغوطات الّتي مارستها منظّمات المجتمع المدني، سمحت السلطات لـ25 شخصًا من بينهم بدخول الأراضي التونسية، وقامت بتوزيعهم بين مراكز الإيواء في مدنين والعاصمة. بينما رجّحت مصادر حقوقية أن يكون الباقون "قد توغّلوا في الأراضي الليبية".

"ما حدث فضيحة دولية لتونس" يقول الأستاذ حلمي التومي. "عادة ما يكون الترحيل إلى الحدود مع الجزائر لأن الجزائريين سلسلون نوعا ما في التعامل مع الجانب التونسي. لكن، هل أن ليبيا بلد آمن كي ترسل السلطات المهاجرين إلى الحدود معها؟"

ويبقى عدد المهاجرين الذين تمّ ترحيلهم إلى الحدود مع الجزائر أو ليبيا مجهولا في ظلّ التعتيم الذي يتّسم به تعامل السلطات التونسية مع الموضوع.

[24] السلطات التونسية تبعد عشرات المهاجرين الأفارقة إلى منطقة حدودية مع ليبيا، شريف بي، مهاجر نيوز، 6 أوت 2019
https://bit.ly/2DW03qZ

2. عودة طوعية...حقّا؟!

" لقد استجوبوا صديقي عدّة مرات، وأخبروه آخر الأمر أنه يتعين عليه تدبّر اقتناء تذكرة الطائرة الخاصّة به، وبسرعة. أخبروه أنه يجب عليه أن يغادر في أسرع وقت ممكن وإلاّ فإنّهم سيقومون بترحيله إلى الجزائر، ولهذا السبب كان خائفا وطلب منك (الصحفية) مساعدته على اقتناء تذكرة."

أ. محتجز سابق في مركز الوردية

25

"لا أرغب في الحصول على تذكرة عودة. مع وجود الرئيس الجديد، فإنه سيتم القبض عليّ. أنا أريد البقاء هنا في تونس."

ك.، إيفواري محتجز في مركز الوردية

ليس ك.، سوى واحد من مئات المهاجرين المحتجزين في الوردية ممّن لا يرغبون في العودة إلى بلدانهم، لكنّهم ليسوا في وضع يسمح لهم بـ"الاختيار". هم حبيسو فضاء مغلق، منقطعون عن أحبّتهم وعائلاتهم. باع كثير منهم كلّ ما كان يملك في بلده كي يتمكّن من

[25] شهادة محتجز سابق في مركز الوردية وقع ترحيله في حوار مع صحفية عام 2015، اللاجئون في تونس: بين الاحتجاز والترحيل، تونيزيا إن ريد، أفريل 2015، https://bit.ly/38iw0YB

شراء تذكرة السفر. فيما خسر آخرون أحبّتهم في رحلة الوصول المرهقة برّا أو محاولة مغادرتهم تونس بحرا. أصواتهم وكلماتهم تعكس غضبا وحسرة تجاه قلّة الحيلة.

"هناك من يغادر المركز فعلا دون أن يتمّ ترحيله، خاصة إذا كانت الحالة إنسانية. فأحيانا يتمّ الإبقاء على المهاجرين هناك فقط بغاية مزيد التحقيق معهم. لكن "البقاء في المركز مرهق نفسيا في حدّ ذاته".

المحامى حلمى التّومى

الكلّ يرفض العودة حال وصوله إلى الوردية. منهم من يثبت على موقفه بالرفض طوال أشهر حتى يعيي حرّاسه فيتّخذون قرارا بإبعاده إلى الحدود أو يتركونه يغادر المركز في حالات إنسانية قصوى كالمرض الشديد. ومنهم من يحصل على صفة لاجئ أو طالب لجوء. ومنهم من تتدخل سفارته لإخراجه، في حالة الجنسيات الأوروبية التي لا يتجاوز معدّل بقاء أفراد جاليتها المحتجزين أياما معدودة. أما الباقون فيغادرون بعد فترة احتجاز طويلة تنتهي في بتذكرة عودة "طوعية".

تصف أخصائية نفسانية[26] تعمل في مجال الهجرة منذ 2011 العودة الطوعية التي يخضع لها المحتجزون في مركز الوردية ب"العودة الطوعية القسرية"، شارحة أنّ احتجاز مهاجرين لأسابيع وأشهر طويلة لا يترك لهم فعليا حرية الاختيار. "لا يمكن الحديث عن اختيار حرّ وطوعي في حالة المهاجرين المحتجزين. فهم يكونون في وضع نفسي صعب بعد فترة متفاوتة الطول من الاحتجاز والعزلة عن ذويهم وأحبّائهم. وعندما تخسر كل شيء، مالك ووثائقك وعملك وربّما أفرادا من عائلتك، وتكون مجبرا على المغادرة في نهاية الأمر مهما قاومت وصمدت، فستختار مجبرا أن تعود إلى بلدك بدل أن يتمّ إبعادك وترحيلك قسرا إلى الحدود ".

كانت برامج العودة الطوعية شائعة في أوروبا في سبعينات القرن الماضي "كوسيلة للتخلّص من 'العمّال الضيوف' غير المرغوب فيهم". ففي هولندا، أحدثت الحكومة الهولندية خطّة لإعادة إدماج 'العمال الضيوف' الأتراك والتونسيين والمغربيين في بلدانهم الأصلية، وحذت الحكومة الفرنسية حذوها عام 1977 تلتها الحكومة الألمانية عام 1983. وقد حظيت كلّ تلك البرامج بنسبة إقبال ضعيفة .[27]

[26] وقع التحفّظ عن ذكر الاسم بطلب من الأخصائية النفسانية

[27] How voluntary are voluntary returns, Frances Weber, Race and Class, vol. 52 (4), p.99, https://bit.ly/38kAdeo

وكانت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قد أصدرت في جوان 2019 تقريرا[28] يصف برامج العودة الطوعية بأنها آلية فعّالة وإنسانية ومجدية من حيث التكلفة لإعادة المهاجرين غير النظاميين، داعية الدّول الأعضاء إلى مزيد استخدام برامج العودة الطوعية كبديل للطرد. وركّز التقرير بالخصوص على الكلفة التي يمكن توفيرها عبر استخدام البرامج المذكورة. حيث أنّ عملية عودة طوعية مع تكاليف إعادة الإدماج، تكلّف من حيث المعدّل، ثلث تكلفة الترحيل القسري، وحتّى أقلّ من ذلك إذا احتسبت معه تكاليف الاحتجاز.

وتدار جميع برامج العودة الطوعية من قبل أو بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة، وهي منظّمة دولية تضم أكثر من مائة وسبعين دولة عضو. وتفيد إحصائيات المنظمة أنّها ساعدت أكثر من 72.176 ألف شخص على العودة إلى أوطانهم في إطار تنفيذ مختلف برامج العودة الطوعية.[29]

وفي هذا الصّدد، تعتبر المحامية في مجال حقوق الإنسان ونائبة رئيس معهد العلاقات العرقية فرانسيس ويبر أنّ العودة الطوعية

[28] نفسه

[29] موجز حول المنظمة الدولية للهجرة، 2019، https://bit.ly/2sVsjaZ

ليست سوى بديل للاحتجاز إلى أجل غير مسمّى وللترحيل القسري، وأقصى ما يمكنها فعله هي جعل الترحيل أكثر جاذبية وقبولا .[30]

ولا تقدّم السلطات التونسية أرقاما رسمية للمهاجرين الّذين تمّ "طردهم" أو "إعادتهم" إلى بلدانهم أو "ترحيلهم". بينما يكشف تقرير[31] للمنظمة الدولية للهجرة أنّها قامت بمساعدة 584 مهاجرا على العودة من تونس إلى بلدانهم الأصلية في إطار المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج.

وقد توجّهنا عبر البريد الإلكتروني إلى رئيس بعثة المنظمة الدولية للهجرة في تونس بالسؤال عن عدد المهاجرين الذين كانوا محتجزين في مركز الوردية من بين من شملتهم "العودة الطوعية"، وعن مدى إمكانية الحديث عن عودة طوعية لمهاجرين كانوا محتجزين في ظروف نفسية صعبة، لكنّنا لم نتلق أي ردّ على أسئلتنا.[32]

---

[30] برنامج المملكة المتحدة للعودة "الطوعية": إكراه اللاجئين وتواطؤ المنظمات غير الحكومية، لوت لويس سميث، ذو نيو هيومانيتاريان، 21 فيفري 2017، https://bit.ly/38gnFEJ

[31] 2018 Return and reintegration key highlights, International Orgatization for Migration, 2019 https://bit.ly/38kkvzZ

[32] سبق إرسال الأسئلة عبر البريد الإلكتروني، إجراء حوار صحفي مع مسؤولة الاتصال والمعلومات العامة بالمنظمة الدولية للهجرة-بعثة تونس في شهر سبتمبر 2019، لكن طلب منا عدم استخدام فحوى اللقاء والاكتفاء بما سيتمّ ارساله عبر البريد الإلكتروني. غير أنّ المعطيات التي أمدّتنا بها المنظمة لاحقا لم تكن

في الواقع، جاء الردّ، بشكل غير متوقّع، عبر رسالة قصيرة على الهاتف من قبل مسؤولة الاتّصال والمعلومات العامّة بالمنظمة "هاهاهاها، أحبّ رسالتك الإلكترونية".

ويبدو أنّ هذه الإجابة، شكلاً ومضمونًا، تؤكّد الانطباع الحاصل لدى عديد الحقوقيين بأنّ بعض المنظّمات العاملة في مجال الهجرة لا تتعامل مع الموضوع وفقا للمقاربة الحقوقية ولا بالجدّية اللازمة. وهو ما أكّده المحامي الأستاذ حليم المدّب عندما قال لنا، بنبرة غاضبة ومستهجِنة، "كثير من الجمعيات والمنظّمات المتدخّلة معنيّة بهذه الجريمة. تلك المنظمات راضية عمّا يحدث من ترحيل واحتجاز، ما دامت تحصل على التمويل لتنظيم تظاهراتها وحملاتها في فنادق خمس نجوم."

ويضيف "الهجرة هي تقريبا المجال الوحيد الذي لم يحدث فيه تطوّر في تونس بعد الثورة. نحن نلوم على أوروبا سياساتها الإجرامية في علاقة بالهجرة، لكنّ الوضع في تونس أفظع"، حسب رأيه. مشدّدا على أنّ "الأمم المتّحدة ومختلف وكالاتها متواطئة في مسألة الهجرة وتتحمّل مسؤولية كبيرة لأنّها مقصّرة جدا". بينما "السلطات التونسية غير مهتمّة والمجتمع المدني مقصّر".

ملفّ المهاجرين بالدقة المطلوبة في علاقة بتعاملها مع مراكز الإيواء وبالأخصّ مركز الإيواء والتوجيه بالوردية، بل كانت عامّة يمكن النفاذ إليها عبر موقع المنظمة وسائر منشوراتها المتاحة على الإنترنت.

وقد تواصلنا مع جمعية تونس أرض لجوء النشطة في مجال مناصرة قضايا الهجرة والتي تقدّم أنواعا مختلفة من المساعدة للمهاجرين المحتجزين في مركز الوردية على غرار المساعدة الطبية والاجتماعية والقانونية والتوجيه في علاقة بإجراءات طلب اللجوء. وقد أكّدت رئيسة الجمعية شريفة الرياحي أنّ تونس أرض لجوء لا تقوم بالمساعدة في توفير تذاكر العودة للمهاجرين.

أمّا جمعية كاريتاس تونس التي تعدّ الوحيدة المخوّل لها زيارة المساجين من معتنقي الديانة المسيحية[33]، فإنّها تدير بنفسها مركزا لإيواء المهاجرين في انتظار إعادتهم إلى بلدانهم. إضافة إلى ذلك، تقوم الجمعية بمساعدة المهاجرين المحتجزين بمركز الوردية عبر التواصل المنتظم مع عائلاتهم وتقديم مساعدات مختلفة لهم على غرار الحفاظات للأطفال. وقد قالت لنا إحدى الناشطات صلب الجمعية، والتي طلبت عدم ذكر اسمها، إنّ كاريتاس تقوم بتوفير تذاكر العودة للمهاجرين المساجين الذين قضّوا فترة عقوبتهم دون سواهم. ولم يتسنّ لنا الحصول على توضيح من الجمعية عمّا إذا كان لفظ "المساجين" يشمل المحتجزين في مركز الوردية، رغم محاولاتنا التواصل معها بالخصوص.

[33] موقع الجمعية https://bit.ly/2saAhNf

الخلاصة والتوصيات:

قد يبدو احتجاز المهاجرين غير النظاميين، ومن ثمّة ترحيلهم أو إعادتهم قسريا إلى بلدانهم، حلاّ عمليا وسهلا بل ومعمولا به في عدد من دول العالم، خاصّة إذا ما جاء مغلّفا بـ"مفاهيم دولية منمّقة" على غرار "العودة الطوعية"، الأمر الذي قد يخوّل للسلطات التونسية تبرير ذلك بمقولة أنّها "تفعل ما يفعله الآخرون" و"أنّ دولا أكثر رسوخا منا في الديمقراطية تحتجز المهاجرين فلم لا نفعل ذلك، ونحن الديمقراطية الناشئة؟"

ولئن قد تنجح هذه السياسة الأمنية في إبعاد المهاجرين غير المرغوب فيهم، إلى حين على الأقل، وفرز أولئك الذين "يصلحون" للبقاء على الأراضي التونسية أو للعبور منها إلى الضفة الشمالية للمتوسّط، فإنّ السياق الإقليمي في القارّة الإفريقية التي تتنازعها الصراعات والحروب وتنخر جسدها الأوبئة والمجاعة والخصاصة، بالإضافة للسياسة الأوروبية القمعية والانتقائية إزاء الهجرة النظامية والشروط المجحفة التي تفرضها على تأشيرة الدخول، سيجعلان من تدفّقات الهجرة غير النظامية والنظامية نحو تونس حدثا مستمرّا في الزمنين القريب والمتوسّط.

ولم يعد بالإمكان أن تواصل تونس سياسة التعتيم والغموض في تعاملها مع قضية الهجرة النظامية وغير النظامية إليها، أو مواصلة الادّعاء بأنها "منطقة عبور" فقط لا غير والحال أنّ كثيرا من المهاجرين يقصدونها إلى العمل والاستقرار بها عدا عمّن يحتمون بها طالبين اللجوء على أراضيها. كما أصبح من المعيب في حق الجمهورية الثانية تواصل غياب قانون وطني منظم للهجرة واللجوء يحمي حقوق الأشخاص ضمن تدفقات الهجرة المختلطة ويدفع بهم نحو براثن الهشاشة والاتّجار بالبشر والعنصرية والاحتجاز...

ويمثّل مركز الإيواء والتوجيه بالوردية خير مثال على هذا التعتيم والغموض، من حيث ضبابية شرعيته ومشروعيته القانونية، والتباس المهامّ داخله بين إدارتي الحرس الوطني وإدارة الحدود والأجانب، وشحّ المعلومات الرسمية المقدّمة حول حيثيات إيقاف المهاجرين المحتجزين به وظروف إقامتهم بالمركز واختلاف مصائرهم. زد على ذلك، فإنّ انقطاع المهاجرين المودعين به عن العالم الخارجي، عدا الرسائل الهاتفية وبعض الزيارات في حدود ما يسمح به ، يجعل من الصّعب الوقوف على حقيقة ما يعيشونه في ظلّ الاحتجاز وما تؤول إليه "ملفّاتهم" بعد انتظار يطول في "زنازين" مركز "الإيواء".

ومن خلال قصصهم، تبدو تجربة مركز الاحتجاز سيّئة بالنسبة لمعظم المهاجرين، فهم يدركون أنّهم موجودون في فضاء سالب للحرية، ويسمعون عن قصص "الأوّلين" الذين رحّلوا نحو الحدود، والآخرين الذين عادوا "طوعا" أو "قسرا"، ويقضّون ساعات النهار في الانتظار. قد تأتي اليوم إدارة الحدود والأجانب لتأخذ طالبي اللجوء للقيام بالتسجيل وقد لا تأتي كالأمس وقد تأتي لترحيلهم.

أمّا الذين انتهت بهم رحلة الانتظار وغادروا المركز، فقد صارت المعلومات عنهم أكثر شحّا. منهم من ترك على الحدود يواجه مصيره وحده حتى الوصول إلى منطقة آهلة أو الموت جوعا وعطشا، ومنهم من ركب الطائرة وانقطعت أخباره وصار مجرّد رقم في إحصائيات وسجلات برنامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج. وآخرون، لم نسمع عنهم ولا عمّا حلّ بهم لأنّهم لا يوجدون في سجلاّت الدولة الرسمية الخاصّة بـ"الأجانب" كما تسمّيهم جميعا. ليبقوا نسيّا منسيّا و"غرباء الجمهورية".

فما تبيّنّاه من هذا البحث، أنّ تونس لا تحاول الاستفادة من الفرص الّتي قد تتيحها الهجرة، ولا تتعجّل وضع إطار قانوني يعبّر عن استراتيجية واضحة في التعامل مع هذه الظاهرة وملائم لتعهّداتها الدولية. وتواصل في المقابل القيام بعمليات احتجاز للمهاجرين فاقدة لكل أساس القانوني وتعمد إلى ترحيل بعضهم

بطريقة لا تراعي كرامتهم ولا حرمتهم البشرية وتعرّضهم إلى الخطر. كما أنها منخرطة في سياسات الإعادة "القسرية" التي تتوخّاها الدول الأوروبية بعنوان المساعدة على "العودة الطوعية" و"إعادة الإدماج" كبديل "أكثر جاذبية وقبولا" من الاحتجاز.

ولأنّ هذا البحث لا يهدف فقط إلى توصيف واقع المهاجرين وإنّما، وبالأساس، إلى اقتراح السّبل والحلول الكفيلة بتغييره نحو الأفضل، فقد خلصنا إلى صياغة مجموعة من التوصيات الّتي نعتقد بأنّها كفيلة بأن يصبح تعامل تونس مع ظاهرة الهجرة تعاملاً حضاريًا من الناحيتين القانونية والواقعية يليق بإرثها الحضاري والثقافي ومنسجمًا مع قيم ومبادئ جمهوريتها الثانية ومع التزاماتها الدولية. وتتمثّل هذه التوصيات فيما يلي:

✓ ضرورة أن تتعامل السلطات التونسية بأكثر شفافية في التعامل مع ملف الهجرة وما يطرحه من رهانات وتحدّيات وصعوبات بعيدا عن سياسة التعتيم المعتمدة حاليا فيما يتعلّق بنشاط ووضعية مركز الإيواء والتوجيه بالوردية وغيره من المراكز وبعمليات الترحيل وبرامج "العودة الطوعية"، وأن تعتمد حلولاً قانونية ومؤسّساتية ناجعة بعيدًا عن المقاربة الأمنية الصرفة المعتمدة حاليًا وما يشوبها من خروقات دستورية وقانونية.

✓ضرورة مراجعةمشروع القانون المتعلّق بحماية اللاجئين ونصوصه التطبيقية بما يحفظ حقوقهم وكرامتهم البشرية والشروع في تطبيق أحكامه وتفعيل مقتضياته وإرساء المؤسّسات والهياكل الّتي سيحدثها في أفضل الآجال الممكنة.

✓ضرورة المصادقة في أفضل الآجال على الاتّفاقية الدولية حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وجميع أفراد عائلاتهم وعلى اتّفاقيات منظّمة العمل الدولية عدد 97 وعدد 143 حول العمال المهاجرين.

✓تبسيط وتوضيح إجراءات التحصّل على بطاقات الإقامة وإخضاعها إلى رقابة قضائية صارمة وناجزة.

✓فتح شبابيك مخصّصة لتسهيل الإجراءات الإدارية للمهاجرين في تونس.

✓بلورة خطط عمل خاصة لمساعدة المهاجرين على تخطي الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

✓وضع مدوّنة سلوك تضبط قواعد وأخلاقيات التعامل مع المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين توزّع خاصة على كل الأعوان العموميين المنتمين للهياكل والمصالح الإدارية والأمنية المعنية.

✓تعزيز الحوار بشكل دوري بين الحكومة ومنظّمات المجتمع المدني حول مسألة الهجرة.

✓ العمل على تعزيز التكامل بين الأطراف المدنية الفاعلة في مجال الهجرة للتأثير بشكل فعال على السياسات العمومية المتعلّقة بالهجرة.

✓ تدعيم قدرات الصحفيين والإعلاميين على إجراء التحقيقات الصحفية الميدانية ذات الصلة بمراكز الإيواء وغيرها من الفضاءات المعدّة للمهاجرين وسائر القضايا المتعلّقة بالهجرة واللجوء

ينزّل هذا البحث في سياق سعي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى تكثيف الدراسات والأعمال البحثية من أجل خدمة قضايا الهجرة في تونس ومناصرتها في ظلّ تفاقم هذه الظاهرة نتيجة لعدّة عوامل جغرافية واقتصادية وسياسية تحوّلت معها تونس، شيئًا فشيئًا، من بلد عبور للمهاجرين إلى بلد يقصدونه للاستقرار به أيضا.

بدعم من
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

FTDES
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ECONOMIQUES ET SOCIAUX
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
47، شارع الحبيب بورقيبة الطابق الثاني، 1001، تونس
الهاتف: 664 257 71 - الفاكس: 665 257 71
البريد الالكتروني: contact@ftdes.net